الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمـــة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

التنظيم الإداري في الجزائر - المكاتب العربية - إقليم عنابة وسوق أهراس أنموذجا (1833 – 1870م)

مذكرة مكملـــة لنيل شهـــادة **الماســـتر**

إعداد
1- بثينة سويسي
2-سارة بعارة

لجنـــة المناقشـــة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر-ب-	**رئيسا**
سعاد بولجويجة	أستاذ محاضر–أ-	**مؤطرا**
خميسة مدور	أستاذ محاضر-أ-	**عضوا**

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و اله ومن وفى .

اما بعد:

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير الى الاستاذة الفاضلة "بولجويجة سعاد "

على كل ماقدمته لنا من توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في اثراء

موضوع دراستنا .

وبالمثل نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين

تفضلوا بقراءة هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا ايضا ان نتقدم بأسمى عبارات التقدير و الاحترام الى كل

من مدنا بالمساعدة لاتمام بحثنا هذا ونخص بالذكر الأستاذ بلقاسمي

مصطفى دكتور في جامعة تلمسان.

إلى هؤلاء جميعا نقول لهم : **شكرا جزيلا**.

اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوات في مسيرتنا الدراسية لمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة الى :

صاحب السيرة العطرة و الفكر المستنير... الى اعظم و اعز رجل في الارض والدي الحبيب اطال الله في عمره.

الى من ساندتني في صلاتها و دعائها ... الى من شاركتني افراحي و اساتي *امي الحبيبة اطال الله في عمرها.*

الى كل اخوتي و اخواتي و احسن بالذكر

ايمان سلمى زهرة

الى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته

رعاهم الله ووفقهم كوثر هدى ابتسام شيماء

اقدم اهداء خاص الى براعم العائلة ملاك، وسيم، ندى، انس ،رهف،عبد الرحمان،لجين.

الى كل من ساعدني لانجاز هذا البحث.

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع...

سارة بثينة

مقدمة:

منذ ان احتلت فرنسا ارض الجزائرعام1830م عملت على تحقيق العديد من المكاسب في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وحاولت تثمين مكتسباتها الحضارية والانسانية، لذلك فان الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين تعتبر من اهم المحطات واحرجها في تاريخ الجزائر خاصة بعد اصدار قانون جويلية 1834 الذي الحق الجزائر بفرنسا ونظم ادارتها على نحو شبيه بما كان يجري في فرنسا، ولقد واجهت الادارة الفرنسية اثناء توسعها صعوبات كثيرة جراء رفض وامتناع ابناء الجزائر التعاون معها ومهادنتها لذا انتهجت عدة طرق واساليب لبسط سيطرتها على الجزائر متمثلة في اجهزة ذات صيغة ادارية وعسكرية واقتصادية لأجل تحقيق اغراضها التوسعية والعمل على تثبيت الاستعمار في الجزائر فسعت الى تكريس الفكرة القديمة التي ظهرت مع بداية الاحتلال الفرنسي وذلك بخلق مجالس بلدية شبيهة بالتي كانت موجودة اثناء الحكم العثماني وكان من بينها **المكاتب العربية** التي تعد احدى الركائز الاساسية للسياسة الفرنسية في الجزائر للتغلغل الاستعماري وتسيير امور البلاد من خلال تزويد الادارة الاستعمارية بكل المعطيات والتفاصيل المهمة عن المجتمع حيث كانت هذه المكاتب منتشرة في جميع انحاء البلاد وكان يدير هذه المكاتب الضباط العسكريون وقد كانت مهمتهم ادارة ومراقبة الأهالي.

من هذا المنطلق جاءت دراستنا لهذا الموضوع المتمثل في" **التنظيم الاداري للجزائر – المكاتب العربية– اقليم عنابة وسوق اهراس نموذجا 1833– 1870**."

-أهمية الموضوع:

تكمن اهمية الموضوع في ان هذه المكاتب عبارة عن وسيلة اعتمدت عليها الادارة الاستعمارية من اجل بسط نفوذها على الاهالي واخضاعهم وجمع المعلومات عنهم وكذلك

من اجل ضمان بقائها في الجزائر بالإضافة الى معرفة الدور الذي لعبته هذه المكاتب في مختلف المجلات من خلال محاولة اقامة علاقة مع الجزائريين.

أسباب اختيار الموضوع:

من المؤكد ان موضوع دراستنا قد تم وفق اسباب موضوعية واخرى ذاتية لها علاقة برغبة الباحث وقدراته العلمية وعلى هذا الاساس تعود اسباب اختيارنا لهذا الموضوع بالذات الى:

أسباب شخصية:

- محاولة اثراء وإضافة مجهود فيما يخص الفترة الأولى من الاحتلال.

أسباب موضوعية:

- توضيح النظام الاداري الذي اعتمدته السلطة الاستعمارية في الجزائر.
- ابراز دور الادارة الفرنسية في تسيير البلاد عن طريق المكاتب العربية التي تعتبر همزة وصل بين الاهالي والفرنسيين.
- الرغبة في معرفة الاساليب التي اعتمدتها المكاتب العربية في توطيد اركان الاحتلال الفرنسي في الجزائر وخاصة اقليم الشرق(عنابة، سوق اهراس).

أهداف الدراسة:

- التعرف على الهيكلة الادارية في الجزائر خلال المرحلة الأولى للاحتلال الفرنسي 1833م-1870م.
- الدور الذي لعبته مؤسسة المكاتب العربية وضباطها في محاولة اخضاع الأهالي.
- التنظيم الاداري للمكاتب العربية في قسمتي "عنابة، سوق أهراس".

إشكالية البحث:

وقد كانت اشكالية بحثنا على النحو التالي:

إلى أي مدى ساهمت المكاتب العربية في تطوير التنظيم الاداري الاستعماري في الجزائر (عنابة – سوق اهراس) ؟

تتفرع هذه الإشكالية الى جملة من الأسئلة الفرعية:

- كيف كان التنظيم الاداري للجزائر اواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي ؟
- فيما تمثلت اهداف المكاتب العربية منذ تأسيسها ؟
- ما هو الدور الذي لعبته المكاتب العربية وضباطها في تنظيم حكم الاهالي من الجانب الاداري الاستيطاني والاقتصادي الثقافي؟
- هل نجحت المكاتب العربية في تطوير الإدارة الاستعمارية في اقليم الشرق خاصة عنابة وسوق أهراس؟
- كيف انعكست سياسة ضباط المكاتب العربية الادارية على مكانة هذه المؤسسة وخاصة لدى المعمرين؟
- هل استطاع ضباط المكاتب اخضاع الشعب الجزائري من الناحية الثقافية، خاصة أن هؤلاء الضباط كانوا يجيدون لغة الشعب الجزائري وعاداته وتقاليده.؟

حدود البحث:

- ان المجال الزمني لموضوع هذا البحث يرتكز على جملة من الاحداث التاريخية التي مرت بها الجزائر بخصوص الجانب الاداري اثناء فترة الاحتلال الممتدة من 1833م-1870م.
- اما الجانب المكاني فقد ارتبط بدراسة الموقع الذي شهد احداث هذه الدراسة والذي خصصنا فيه اقليم الشرق لامتداد الاحداث نحو عنابة وسوق اهراس.

مناهج البحث:

ولإعداد بحثنا هذا اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي والإحصائي، بغية وصف واستعراض الاحداث التاريخية التي شهدتها الجزائر اثناء الاحتلال الفرنسي من الفترة الممتدة من 1833م الى 1870م في العديد من المجالات منها الادارية، الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية، وذلك لإبراز الدور الذي لعبته السلطة الفرنسية من اجل تحطيم معالم الهوية الشخصية الجزائرية، وكذلك حاولنا المقارنة بين الادارة اثناء الحكم العثماني والادارة الفرنسية، مع محاولة التعرف ما ان كانت فرنسا قد اتبعت في ادارتها نفس طريقة الادارة العثمانية ام انها طبقت ادارة خاصة بها في ادارة الجزائر.

دراسات سابقة:

من بين الدراسات السابقة التي ركزنا عليها هي دراسة الدكتور ورتي جمال –تطور نظام الادارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر "سوق اهراس نموذجا (1843م–1900م)–، تناول فيها الباحث التنظيمات الادارية العسكرية الفرنسية بمنطقة سوق أهراس، وهناك دراسة اخرى للدكتورة فاطمة حباش "–المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري للغرب الجزائري(1844م–1870م)–"، حيث خصصت دارسة حول نشأة نظام المكاتب العربية وتطورها بالجزائر.

المصادر و المراجع:

ولإنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي تعتبر مهمة جدا لإنجاز بحث متكامل نذكر منها:

شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر–الغزو وبداية الاستعمار 1827م–1871م، اعتبارا أنه موسوعة شاملة لما يخص تاريخ الجزائر. والذي اعتمدنا عليه في توضيح دور واسهامات المكاتب العربية وضباطها.

بالإضافة الى المصادر الاجنبية:

ferdinand.huggonet.souvenirs d'un chef de beureau arabes اعتمدنا عليه في التعريف بمؤسسة المكاتب العربية وظروف نشأتها.

أما المراجع فقد اعتمدنا على:

شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، اعتمدنا عليه في الحديث عن نشأة هذه المؤسسة واسهامات ضباطها واهم منجزاتهم.

بالإضافة الى يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري 1830م-1954م، وقد اعتمدنا عليه في توضيح بداية التنظيم الاداري الفرنسي في الجزائر.

وصالح فركوس، كتاب ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد1844م-1871م، والذي افادنا كثيرا في بحثنا هذا من خلال تطرقه لمختلف العناصر التي تخدم بحثنا، خاصة وانه قد اعتمد على مصادر من الارشيف.

خطة البحث:

تبعا للمادة العلمية ومن اجل الاحاطة بالموضوع تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق توضيحية لها علاقة بالموضوع.

فالفصل الاول جاء تحت عنوان التنظيم الاداري للجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي حاولنا من خلاله معرفة ما ان كانت فرنسا قد احتفظت بالتنظيم الاداري للدولة العثمانية ام انها قامت بوضع تغييرات جديدة على الجانب الاداري للجزائر.

أما الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان إدارة المكاتب العربية قد تمحور حول التعريف بمؤسسة المكاتب العربية واهدافها وتوضيح الدور الذي لعبته هذه المؤسسة وضباطها من اجل القضاء على الهوية الشخصية للفرد الجزائري.

وأخيرا يأتي الفصل الثالث تحت عنوان المكاتب العربية ودورها في تطور الادارة الاستعمارية في اقليم الشرق وتطرقنا فيه الى توضيح التنظيم الاداري الذي اعتمدته هذه الهيئة في كل من عنابة وسوق اهراس، والصراع القائم بين المدنيين والعسكريين من أجل القضاء على النظام العسكري ليحل محله النظام المدني والذي انتهى هذا الأخير بحل المكاتب العربية.

أما الخاتمة فقد توصلنا من خلالها الى جملة من الاستنتاجات التي تحصلنا عليها من خلال جمع المادة العلمية التي تخدم موضوعنا.

صعوبات البحث:

وكأي بحث علمي طبعا واجهتنا العديد من الصعوبات والتي كان من بينها:

- صعوبات مرتبطة بطبيعة الموضوع في حد ذاته وضيق الوقت مما أدى الى تعذر إلى كل المصادر التي تخص الموضوع.
- رغم محاولتنا حصر موضوعنا في نماذج معينة الا اننا وجدنا صعوبة في ربط الأحداث وتأثيرها ببعضها البعض.
- قلة المادة العلمية التي تخدم هذا الموضوع، خاصة وأن المصادر الخاصة بالمكاتب العربية معظمها باللغة الفرنسية وتتطلب منا وقت وجهد ودقة في ترجمتها.
- هناك تكرار في المعلومات في العديد من المراجع العربية أي تكرار العديد من الأفكار.

الفصل الأول:

التنظيم الإداري للجزائر

أواخر العهد العثماني

وبداية الاحتلال الفرنسي

1- الإدارة الجزائرية في العهد العثماني:

1-1- التقسيم الإداري في الجزائر:

إن ممارسة التنظيم الإداري في الجزائر ارتبط في بدايته بشكل كبير بالوجود العثماني، والذي مر بأربع مراحل: مرحلة البايلربايات (1518-1585) مرحلة الباشوات (1588-1659) مرحلة الآغوات ثم مرحلة الدايات (1671-1830) والتي تعتبر المرحلة الأخيرة، اين أصبحت الجزائر إحدى ولايات الخلافة الإسلامية العثمانية متخذة إسم الأيالة[1].

حيث اختلفت ألقاب مناصب الحكم لتمثيل سلطة الأيالة، فلقد كانت غايتهم واحدة وهي تحقيق مصالحهم ومصالح العباد واستمرارية أجهزتهم الإدارية واستقرار المناصب وتدفق الأموال وتوسيع نفوذهم بين القبائل والأوطان[2].

وكان الجهاز السياسي الإداري للأيالة متطورا بشكل ملحوظ إلى أن وصل إلى قمته في نهاية القرن 18، مع عهد الدايات، حيث أصبحت المؤسسات السياسية والإدارية تشغل استقرار كبيرا، فصار الداي صاحب السلطة التنفيذية [3]، وقد كانت السياسة العثمانية في الجزائر لا تتدخل في الشؤون الخاصة، حيث جعلت التبعية للحكم المركزي بإسطنبول إسميا، قائمة على روابط دينية وعلاقات تحالف لصد الأجنبي المشترك[4].

اما فيما يخص تنظيم الأجهزة الادارية لتنظيم الادارة بالإيالة فقد كانت الجزائر مقسمة إلى أربع مقاطعات أو بايلكات إدارية تتمثل في الآتي[5]:

---

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830- 1989م، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص،151.

[2]- حميد عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، 2005، ص،83.

[3]- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم العثماني، 1514-1830، ط2، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص،278.

[4]- عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص، 473.

[5]- أحمد السليماني، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة حلب، الجزائر، 1994، ص،37.

- **دار السلطان:** وهي عبارة عن مقاطعة إدارية توجد في الجزائر العاصمة ونواحيها، يوجد بها مقر نائب السلطان العثماني والداي، وتمتد هذه المقاطعة من مدينة دلس شرقا إلى مدينة شرشال غربا.

- **بايلك الشرق:** يعتبر أكبر الولايات الموجودة في الجزائر، حيث يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا، وقد كانت مدينة قسنطينة عاصمة هذه المقاطعة يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط حتى بلاد القبائل الكبرى غربا.

- **بايلك الغرب:** الذي كانت عاصمته مازونة حتى سنة 1710م ثم مدينة معسكر وفي سنة 1792م أصبحت عاصمته وهران، وكانت هذه المقاطعة تمتد من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا، ومن البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا.

- **بايلك التيطري:** كانت عاصمته مدينة المدية وهو أصغر ولايات القطر، يحده من الشمال سهل متيجة ومن الجنوب الصحراء[1].

ومن الملاحظ أن الأرضي التي خضعت للسلطة التركية لم تكن تتعدى سدس مساحة الجزائر الشمالية الحالية، وقد امتازت التقسيمات الإدارية بملاءمتها لأوضاع الأيالة الجزائرية[2].

وقد كان الباي هو من يتولى الإشراف على إدارة المقاطعات، ويتم تعيينه من طرف الداي لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد مكلف بإدارة المقاطعة من خلال جباية الضرائب وتحقيق الأمن والاستقرار تكون له السلطة المطلقة في حدود الرقابة الدائمة للداي إضافة إلى تمتعه بصلاحيات واسعة[3].

---

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص،63.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، (1793-1830)، ط3، البصائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص،23.

[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص، 282.

1-2- الموظفون الإداريون:

كان تنظيم الموظفين الإداريين للدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة للعهد العثماني كالتالي[1]:

1-2-1- **الداي:** لم يكن هناك نظام محدود ومضبوط لتعيين الداي، كما لم تكن فترة حكمه محددة، حيث يبقى على رأس السلطة إلى غاية وفاته، وهو بمثابة رئيس الدولة في وقتنا الحاضر ومن مهامه[2]:

- تطبيق القوانين المدنية والعسكرية.
- توقيع المعاهدات.
- استقبال السفراء المعتمدين لدى الجزائر، كما أنه يقوم باختيار وزراءه وحكام المقاطعات[3].

1-2-2- الحكومة: (الحكومة أو الديوان الصغيرة):

كان يترأسها الداي ويعين أعضاؤها ويعزلهم[4]، ويتكون الديوان من عدة موظفين سامين يشرفون على إدارة البلاد، إضافة إلى العناصر الآتية[5]:

- **الخزناجي:** وهو المشرف على الخزينة كان يتصرف على الإنفاق.
- **بيت المالجي:** وهو الذي يتصرف في الأملاك والثروات التابعة للدولة بعد موت أصحابها.
- **خوجة الخيل:** وهو الذي يدير أملاك البايلك ويشرف على مواشي الدولة.

---

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص،277.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص، 65.

[3]-المرجع نفسه، ص،65.

[4]- صالح عباد، المرجع السابق، ص، 279.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص،26.

- **آغا العرب:** قائد فرق الإنكشارية ووحدات الخيالة والعرب المتطوعون.
- **وكيل الخرج:** هو الذي يشرف على مراقبة النشاط البحري، وكان مكلف بالشؤون الخارجية مع الدول الأجنبية.

ويخضع لأوامر هؤلاء الموظفين مجموعة كبيرة من الموظفين الثانويين مثل: كتاب الدولة أو الخوجات وموظفي الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ورجال الأمن[1].

1-2-3- الباي:

هو بمثابة الوالي في يومنا هذا ومهمته القيام بأعمال التابعة له في الإقليم الذي يشرف عليه نيابة[2].

لقد إحتفظت الجزائر إلى حد ما في عهد الأتراك بالتقسيم الإجتماعي الذي حدث في الجزائر خلال الحقب التاريخية التي سبقت العهد التركي، لأنهم إعتمدوا على أسلوب الإدارة المباشرة وهو ما حققوه في المنطقة التابعة لدار السلطان وبعض مناطق بايلك التيطري، حيث اكتفوا بوضع مسؤول تركي في أعلى السلم تاركا لابناء البلد حرية التصرف في شؤونهم الداخلية، ويمكن القول بأن هذه المرونة هي التي مكنت من توحيد الجزائر[3].

وبالتالي إيجاد إدارة مركزية موحدة وتركيز السلطة في يد الديوان الذي يتولى تعيين أو إنتخاب الداي، فالنظام الإداري الذي وضعه الأتراك كان عبارة عن محاولة لمركزة الإدارة وتحقيق وحدتها الإدارية[4].

[1]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص،27.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص، 70.

[3]- مبارك بن محمد الهلالي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ص: 300.

[4]- المرجع نفسه، ص، 301.

يرتبط نظام الحكومة العثمانية بالترتيب والتنظيم للمجتمع الجزائري ومكانته التي تحتلها مجموعاته الحضارية والريفية بمختلف الفئات سواء المدينة أو الريف، وقد كانت تخضع لإدارة خاصة متمثلة في السلطة المركزية (حاكم خاص يتبع الجزائر)[1].

بينت الحقائق التاريخية عن المرحلة الإدارية التي مرت بها الأيالة، أن الديوان وأصحاب الحل والعقد من الأعيان والعلماء كان لهم وزن في تعيين ومبايعة الحاكم وفق للظروف الداخلية والخارجية للأيالة، غايتهم في ذلك تحسين الوضع السياسي بالإصلاح الإداري والتنظيم الإقتصادي وكسب ثقة السكان وإمتداد العمران، وإستمرار الإنتاج والعلاقات مع مختلف الشبكات القبلية وضمان النفقات العامة للخزينة، لذا لم تكن أولويتهم التفكير في النظام الملكي في وأن كان الحاكم الجديد ينوي ذلك، فكانوا يسارعون في عزله.[2]

كذلك كان لأعضاء الديوان حق التفويض والتنفيذ في تعيين أو عزل الحاكم، فالمكانة الثقافية والإجتماعية للعلماء والنقباء والأعيان تجعلهم مفوضين من السكان لتمثيلهم في الديوان لبناء الحكم، ونفس الشيء بالنسبة للموظفين والضباط الساميين تفوضهم الإنكشارية لمكانتهم العسكرية والإدارية، لذا كان الحاكم في أغلب الأحيان، يستشير أعضاء الديوان قبل أن ينفذ القرار الجماعي في المجلس الحكومي او الديوان الخاص الذي بدأ العمل بتوصياته الداي علي باشا شاوش، وحافظ على هيكلته الدايات الذي تعاقبوا على الحكم إلى غاية 1830م[3].

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص،296.

[2]- حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين واوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية من (1659م-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2008/2007م، ص-ص،16-17.

[3]- المرجع نفسه، ص،17.

وفي سياق الحديث عن الديوان وعلاقته بالحاكم كانت رسائل الدايات المرسلة إلى السلطان العثماني في إطار العلاقات والمراسلات بين الأيالة الجزائرية والدولة العثمانية تؤكد على مهام أعضائه وقرارتهم [1].

ففي رسالة الداي علي خوجة بين أحمد إلى السلطان محمود الثاني يوم 25 ذو القعدة 1232هـ الموافق لـ: 06 أكتوبر 1817م أخبره فيها أن العلماء والمشايخ والصلحاء والأغنياء والفقراء والاوجاق اجتمعوا ليتبادلوا الرأي في من يتولى أمرهم تماشيا مع مبدأ القرآن، فاتفقوا على عزل عمر باشا وتعيين " علي بن محمد"[2].

وبالتالي لجؤوا في تنفيذ العزل لأحكام الشريعة الإسلامية بعزل الحاكم في حالة إرتكاب المخطورات او الشبهات، أو عجزه عن القيام لمهامه، أما عن مبايعة الحاكم أوالداي الجديد في مكان الداي المعزول فتكون بأخذ العهد والميثاق والمعاقدة منه على أن يلتزم بخدمة الأمة، وقد يتفق الديوان مع الحاكم خلال إحتضاره في جعل الوصية لخليفته قبل مبايعته[3].

لذلك فإن صلاحيات الديوان فرضت واقعا وسلوكا على الأفراد الطامحين في إعتلاء سدة السلطة بالحد من الإنفراد بها واحتكارها أبا عن جد، وحرص على تجسيد مبادئ الحكم الجمهوري في التناوب على السلطة وتعيين الحاكم[4].

أما عن الشروط العامة لإختيار وإنتخاب ومبايعة حاكم الأيالة من لدن الديوان الخاص، فهي درايته بالشرع الإسلامي وإحاطته بالتقاليد الجزائرية والنظم العثمانية التي يستند عليها في

---

[1]- عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816-1871م)، ط1، الدار التونسية للنشر، 1982، ص،259.

[2]- المرجع نفسه،ص،259.

[3]- حسان كشرود، المرجع السابق، ،ص، 17.

[4]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق الدكتور محمد العربي الزبيري، ط2، الجزائر، 1982م، ص، 127.

تحقيق التوازن بين كامل السلطات ومن خلال ذلك يمكن أن نستنتج بعض المعايير التي يتميز بها الحاكم في تلك الفترة:

- **الكفاية والدراية:** أن يكون كفئا لهذا المنصب وشجاعا ذا مروءة وصاحب فكر وجيد المناورة.
- **مباشرة القضائيين الناس:** الفصل في الخصومات بين الناس.
- **علمه بالسياسة:** أي عمله بالإدارة وأحوال الأقاليم.
- **المعقول:** حسن التدبير والأفق الواسع والبعد عن صغائر الأفعال[1].

وهذه المواصفات لا يتمتع بها كل الحكام فهناك من التف ببعض القبائل المخزنية والأسر المحلية لتحقيق نفوذهم بالأوطان والدواوير وتامين المداخيل والتحكم في الموارد العامة وربط كل أقاليم الأيالة من أوطان وأرياف بالعمران الحضري [2].

2- النظام الإداري الإستعماري في الجزائر يداية الإحتلال:

2-1- فرض الحكم العسكري على الجزائر:

كانت صبيحة إحتلال الجزائر سنة 1830 يوما أسودا في أيام التاريخ الجزائري، حيث لم يحترم الفرنسيون عهدهم بإحترام الأشخاص والحريات، وشاركوا في الإختلاس واللصوصية كبارهم وصغارهم[3].

فبعد إحتلالهم مدينة الجزائر وما حولها، إعتبر الضباط الفرنسيون هذه البلاد أرضا محتلة، وأخضعوها للحكم العسكري[4]، كما بادر الجنرال Bourmont في اليوم التالي من الإحتلال

---

[1]- حسان كشرود، المرجع السابق، ص،18.

[2]- المرجع نفسه، ص،18.

[3]- توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص،80.

[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية (1830-1954) دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص، 07.

إلى إنشاء لجنة حكومية لتسيير الشؤون الجزائرية، لكن هذه اللجنة المتكونة من الشخصيات المقربة من قائد القوات الفرنسية في الجزائر فشلت في المهام المسندة إليها[1].

فقد غيرت السلطة الفرنسية فور إحتلالها للجزائر في 05 جويلية 1830 من حال الإدارة السابقة، ولا شك أن إستسلام الداي حسين أمام دي بورمون في ذلك اليوم كان يهدف من ورائه إلى فرض الإدارة الفرنسية دون تغيير في الأشخاص والمكتسبات والديانة للجزائريين، لكن فيلق العسكري الفرنسي[2] قلب للوضع فأهملت السلطة الجديدة الإتصال بالموظفين الأتراك تجاهلا لوجودهم وتجنبا للإطلاع على الوثائق الإدارية التركية ولم يبقى من التنظيم السابق شيء يذكر وهذا التجريد يقابل الفوضى الإدارية [3]، فالنظام الإداري ظل يعتمد على السلطة المدنية التي سنتها السلطة الفرنسية[4].

وفي يوم 16 أكتوبر 1830 قرر القائد الجديد للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال كلوزيلClauzel إنشاء لجنة حكومية جديدة تحل محل الأولى ولكنها تكون متخصصة في مجالات محددة هي: العدالة الداخلية والمالية، إلا أن هذا التغيير لم يحقق أي نتيجة لأن الحكومة بدورها كانت تعيش في فوضى، ونتيجة للتصرفات الإرتجالية للقادة العسكريين في الجزائر وإنفرادهم بالسلطة إضطرت الحكومة الفرنسية الى اصدار مرسوم ملكي يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية[5].

---

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص، 120.

[2]– أندري بريان: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر، اسطنبولي رابح، ومنصف عاشور، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص، 323.

[3]– المرجع نفسه، ص، 323.

[4]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1930– 1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.، ص،15.

[5]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص، 120.

فالنظام الإستعماري هو قبل كل شيء هيمنة سياسية وإدارية على الجزائر والرعية الأهلية[1]، وكان للجنة الحكومية هدفان هما: جمع المعلومات عن الإدارة العثمانية السابقة للإستفادة منها في الإدارة الجديدة ،غير أن اللجنة لم تستطع أن تحقق أي شيء بالنسبة للقضية الأولى، لأن السجلات ووثائق الإدارة السابقة قد إختفت، وقد دام الحال كذلك إلى صدور قرار جويلية[2] سنة 1834 الذي ألحق الجزائر بفرنسا ونظم إدارتها على نحو شبيه بما كان يجري في فرنسا[3].

2-2-الموظفون الإداريون:

2-2-1- المسؤول الإداري والمالي المدني:

وهو المسؤول الأول عن القضايا المدنية والموظفون والمسائل المالية الخاصة بالجزائر كما أنه هو الوسيط بين الوزارات في فرنسا والقضايا التي تخصهم في الجزائر، ويتم تعيينه من طرف رئيس مجلس الوزراء[4].

2-2-2- رئيس وحدات الإحتلال في إفريقيا:

وهو المسؤول عن جميع العمليات العسكرية، يتمتع بسلطات واسعة في مجال المحافظة على الأمن والأملاك الفرنسية في إفريقيا[5].

2-2-3- مجلس الإدارة (Le Conseil d'Administration)

يتكون هذا المجلس من رئيس وحدات الإحتلال في إفريقيا الذي يرأس المجلس ونائبه هو المسؤول الإداري والمالي والمدني، كما يعتبر السلطة العليا لإتخاذ القرارات الجماعية، ويختص هذا المجلس بدراسة قضايا الميزانية في الجزائر، وتحديد سياسة فرنسا في الجزائر

[1]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، 1830-1954، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، دت، ص،169.

[2]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص، 58.

[3]- المرجع نفسه، ص، 62.

[4]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ص، 121.

[5]- المرجع نفسه، ص، 125.

وإتخاذ الإجراءات المناسبة لمصلحة المعمرين الفرنسيين، وبعد إستقرار رأي المسؤولين الفرنسيين على الإحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا أرادوا تطبيق فكرة إقامة إدارة في الجزائر مشابهة لإدارة فرنسا[1].

وعليه أنشأ بورمون " **لجنة الحكومة**" وتتلخص مهمتها في النظر في حاجات وإمكانيات البلاد والنظم التي يجب تعديلها وإلغاؤها والفائدة من إستخدام أعيان الجزائريين من مختلف الطبقات لملئ إطارات الموظفين وممارسة الوظائف المدنية[2].

كانت مهمة هذه اللجنة تأسيس الإدارة الفرنسية في الجزائر على أنقاض الإدارة العثمانية وكان لها هدفان هما:

- جمع المعلومات عن الإدارة العثمانية السابقة للإستفادة منها في الإدارة الجديدة.
- توفير السكن والمستشفيات للجيش الفرنسي[3].

وخلال الفترة الممتدة بين 1830 إلى 1845 كانت الجزائر خاضعة لسيطرة سلطة الجيش الفرنسي، وإبتداءا من 15 أفريل 1845 صدر مرسوم يقضي بإنشاء حكم مدني في مناطق تعج فيها الجاليات الأوروبية وتقرر في هذه الفترة إنشاء ثلاثة مقاطعات، الجزائر، وهران، قسنطينة[4]، ولفرض إحكام سيطرتها ووضع آليات ناجحة لجلب الضرائب إتخذت الإدارة الإستعمارية بعض إجراءات حيث: إنتقل الماريشال "فالي" إلى قسنطينة في سبتمبر 1838م لمعاينة الاوضاع هناك وأصدر بعض المراسيم منها:

أ- إحداث منصب القايد على مقاطعة الشرق الجزائري[5].

---

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر،المرجع السابق.،ص، 125.

[2]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص-ص ،57-58.

[3]- المرجع نفسه، ص،58.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص، 129.

[5]- بن يوسف التلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر، 1830-1870م، مذكرة دكتوراه في الجزائر المعاصرة، جامعة الجزائر، 2004، 2005م، ص-ص، 248-249.

ب- تنظيم المناطق الأهلية بتعيين خلفاء وقياد وشيوخ " هيئة مركزيــة" تضم ممثلين عن المنظمات الهامة في المدينة من بينهم الحاج علي بن أمين السكة،

وابن مرابط وإبراهيم بن المولى وأحمد بوقربة وغيره[1].

واستخدم هؤلاء الوسطاء من أجل التفعيل داخل البلاد، وإذا كانت مهمة لجنة الحكومة هي جمع المعلومات والعناية بالجيش فإن مهمة الهيئة المركزية أو "المجلــس البلــدي" تمثلت في محاولة إنشاء إدارة محلية وتشمل هذه أيضا توفير الحاجات العاجلة للجيش ومعرفة قدرات وطاقات البلاد[2]

فقد حاولت فرنسا عند احتلالها الجزائر تجنب النفقات الباهظة التي يتطلبها الاحتلال، حيث عملت على إنشاء وحدات وطنية جزائرية تتكفل بها الادارة الفرنسية لتأمين طعامها وإقامتها وروايتها وقد اصطحب تشكيل هذه الوحدات في البداية الكثير من المقاومة لكن فرنسا لم تيأس واستمرت في ذلك، فلقد أرادت الإدارة الفرنسية أن تدخل الحرب بمقاتلين يعرفون طبيعة الإقليم ويقاتلون أهلهم بدون أن تتكلف فرنسا نفسها بنفقات كبيرة[3].

وعليه يمكن القول ان البلاد الجزائرية تميزت بنظام اداري مختلف بشكل كبير، الامر الذي جعلها متميزة خاصة وانها عرفت نوع من التطور للجهاز الاداري في العهد العثماني ،اما السياسة الادارية الفرنسية فقد ركزت في بداية احتلالها للجزائر على محاولة استحداث اطر ادارية تتحكم من خلالها على حركة الاشخاص ومعرفة كل التحركات وهذا كله من اجل اخضاع البلاد والسيطرة عليها.

[1]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص57.

[2]- المرجع نفسه، ص، 57.-58.

[3]- سام العسيلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، 1830-1838م، ط2، دار النقاش، بيروت، دس، ص،147.

الفصل الثاني:

إدارة المكاتب العربية

1- تأسيس المكاتب العربيـــة:

1-1- ظروف نشأة المكاتب العربية:

واجهت السلطات الفرنسية في الجزائر أثناء توسعها العديد من الصعوبات خاصة في إدارة الأهالي، كونها ليس لديها أي خبرة وعلم عن عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، بل وأكثر من هذا كانت لا تجيد لغة هذا المجتمع وليس لها دراية بطبيعته، خاصة وان البلاد كانت تعلوها فوضى عارمة [1]، لذا حاول المحتل إيجاد مؤسسة تكون وسيط بين قواته الغازية والجزائريين.[2]

فأحدث الدوق "دوروفيقيو Duc deRevigo" الحاكم العام للجزائر عام 1833م، فرعا في مكتبه سماه "**المكتب العربي**[3]" وصار يطلق عليه فيما بعد مصطلح الشؤون العربية التي اسندت دراستها إلى النقيب " لاموريسو[4]"، وبعدها أصبح يترأسها الرائد "بيليسي" سنة 1837 حيث واصل هذا الأخير عمله إلى غاية 1839 أين قدم إستقالته[5].

في سنة 1839م كان الماريشال" فالي" يقوم بالإصلاحات التي كان يمارسها "بيلسي" بقيادة الاركان العامة، كما أنه وضع تنظيم خاص بمنطقة الشرق القسنطيني هذا التنظيم طبقه الجنرال «Négrier [6]» أي أنه قام بتطبيق سياسة الحماية في مقاطعة قسنطينة تكون فيها إدارة الأهالي من الأهالي تحت وصاية السلطة العسكرية[7].

---

[1]–سلاماني عبد القادر، دور المكا تب العربية في توطيد اركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر، مجلة البدر، الحجم03، العدد 03، بنار، 2011، ص، 70.

[2]– صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص، 12.

[3]– المرجع نفسه، ص، 12.

[4]– حميدي أبو بكر الصديق، السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830–1919، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص، 13.

[5]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 12.

[6]– شارل روبير جيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، 1871–1919، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص، 249.

[7]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص–ص، 21–22.

وقد قام الجنرال بيجو عام 1841م، بترسيم الماريشال "فـالي" كحاكم عام للجزائر، حاول هذا الأخير تطبيق نظام المخزن وكذلك نشر نفوذ الاستعمار الفرنسي في مختلف أقطار الجزائر[1].

بعدها بثلاث سنوات قرر بيجو ترسيم المكاتب العربية ووضعها تحت سلطة " أوجين دوماس Daumas"[2] أين تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية بتاريخ 16 أوت 1841[3].

الا ان هذه الادارة لم تقضي حوائج الاستعمار نتيجة توسع المحتل في بعض الاقاليم ، لهذا ظلت فرنسا تبحث عن اسلوب اداري استعماري تستطيع بواسطته السيطرة على الجزائريين، خاصة انها وجدت نفسها في مناقشات مختلفة حول الادارة المباشرة والغير مباشرة، لهذا كان لابد من البحث عن عناصر فرنسية عسكرية تتكيف مع الاهالي وتتوغل في اوساطهم لاجل هذا جاء المرسوم الوزاري فيفري 1844م والذي تم بمقتضاه اذن تاسيس ادارة المكاتب العربية سنة 1844م.[4]

وفي أفريل 1845 صدر بيجو قرار يؤكد بتقسيم الجزائر إداريا إلى 5 مناطق[5]:

- منطقة مدنية تسيطر عليها إدارة مدنية تشمل العنصر الأوروبي وكل مدن والقرى الساحلية.
- منطقة مزدوجة يخضع عليها الحكم المدني على الأوروبيين والأهالي يخضعون إلى الحكم العسكري.

---

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982،ص-ص،38،37.

[2]- المرجع نفسه، ص،38.

[3]- ألكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الإحتلال والإستيطان، تر تق، إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص، 111.

[4]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 16.

[5]- المرجع نفسه، ص، 16.

– منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوروبي وتكون فيها كثرة المكاتب العربية لتساعد الضباط على السيطرة[1].

أوضح لورين ان الأهالي كانوا يميزون بخصوص المكاتب العربية بين فترتين مختلفتين تماما: تمتد الاولى إلى غاية 1858 ويطلقون عليها تسمية بيرو عرب لمخازنية، .....، وتبدأ المرحلة الثانية بعد سنة 1858 ويطلق عليها تسمية " بيرو عرب الحكام"[2].

ومن هنا نجد أن نشأة المكاتب العربية كانت تمثل العنصر الأساسي في حكومة العرب، فقد إعتبرها الإستعمار مجرد إجراء له غاية لمراقبة وتأطير رؤساء الأهالي[3].

1-2- تعريف المكاتب وأهدافها:

1-2-1- تعريفها:

تعرف المكاتب العربية على أنها المؤسسة التي تعمل على تهدئة القبائل بصفة دائمة، بالإعتماد على إدارة عامة منتظمة، وكذلك محاولة نشر الإستيطان الفرنسي عن طريق الأمن العام، وحماية كل المصالح الشرعية، وهذا التعريف يعود للضابط الفرنسي "دوماس"[4].

ويعرفها " فرديناند هيقوني Ferdinand Hugonnet" والذي كان من رؤساء المكاتب العربية، حيث يقول: " أن المكتب العربي هو حلقة الوصل بين العرق الأوروبي الذي استوطن في الجزائر منذ عام 1830م، والمواطن الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال الآن، ....."[5].

---

[1]– محمد العيد مطمر، التنظيم الإداري في عهد الإحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الإجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس، ع4، ماي 2003، ص، 42.

[2]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص، 15.

[3]– شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص، 26.

[4]– عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م، ص، 177.

[5] -Ferdinand Huggonet, Souvenirs d'un Chef du beureau arabs, Paris, 1858,P ,05.

أما شارل ريشارد « Ch Richard » وهو كذلك أحد رؤساء تلك المكاتب، يصفها كما يلي: " إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا"[1]

1-2-2- أهدافها:

لقد تعددت الأهداف التي تأسست من أجلها المكاتب العربية خاصة وانها كانت تعمل لخدمة المستعمر من بينها نجد:

- توطيد نفوذ الإستعمار وإخضاع القبائل للسلطة الإستعمارية.
- مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منها.
- مراقبة الزوايا والقادة الروحيين[2].
- مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم .
- مراقبة مصالح القضاء الإسلامي والتعليم العمومي في القبائل والمدارس العربية الفرنسية.
- ضبط الإحصائيات من اجل إستخلاص الضريبة.
- التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة[3].

1-3- ضباط المكاتب العربية ومهامها:

سيرت المكاتب العربية من طرف ضباط فرنسيين ذو سلطة مطلقة، مكلفين بالشؤون الحربية والأمن والعدالة والضرائب ومصادرة الأراضي[4].

---

[1] - Cherle Richard, au Gouvernement arabe et de l'institution qui doit exercer , Alger, 1848, PP ; 19-20.

[2]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص، 18.

[3]- المرجع نفسه، ص، 18.

[4]- جميلة يعيش، دور المكاتب العربية في التغلغل الفرنسي الجنوب الشرقي، نموذج مراسلات بيرو عرب الأغواط، غرداية، جامعة الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله، ص، 182.

حيث كان ضباط المكاتب العربية يشكلون هيئة عسكرية، لاشك أن هؤلاء الضباط قد تدرجوا في المناصب الهامة وفقا للسلم الإداري العسكري منهم الجنرال "دوسفوكس Desvaux" كان في الأصل أحد ضباط المكاتب العربية.[1]

فقد بلغ تلك الرتبة العالية نظرا للدور البارز الذي لعبه في السياسة الإستعمارية، بل إرتقى إلى الوظيفة العسكرية ليصبح قائدا للفيلق الثالث، والنقيب "مارميي Marmier " رئيس مكتب باتنة، الذي تم تعيينه عام 1861 عقيد بالفيلق الثاني للصبايحية، اما الضابط السامي الذي أمضى حياته كلها في الشؤون العربية فهو الجنرال أجيرود « Augeraud » الذي كان قائد للكتيبة عسكرية، أما الملازم الأول مسمار رئيس مكتب عنابة فقد كان أحد قادة الصباحية[2].

كان ضباط المكاتب العربية ينتمون إلى مختلف الجيوش ولا سيما جيش المشاة، فهم لم يشكلوا أبدا سلكا نظاميا بل انتدبوا من فيالقهم ونذكر منهم أيضا ستة عشر[3] ضابطا كما ذكرهم النقيب هيغوني، وصلوا إلى رتبة جنرال منهم: ألو نفيل، يارال، يازان، يوسكي بيلسي، ديرينو، الذي واصل مساره المهني في القنصليات بعد أن اضطر إلى مغادرة الجزائر، وكذلك العقيد ديكرو والذي علق نجوم الترقية، وترقى اثنان من هؤلاء إلى رتبة مارشال وهما بازان ويوسكي[4].

وقد أوكلت للضباط الإداريين الفرنسيين أو ضباط المكاتب العربية مهام عديدة منها مهام سياسية إدارية وعسكرية[5] :

---

[1]– جميلة يعيش، المرجع السابق، ص، 182.

[2]– صالح فركوس، إدارة المكاتب والإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844–1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، ص، ص، 29–30.

[3]– شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الإحتلال، 1827، 1871م، ط1، شركة دار الأمة للطباعة، 2013، ص، 557.

[4]– المرجع نفسه، ص، 557.

[5] –Milliat Louis, Gafiatmou Vice, l'œuvre lésislative de la France en algérie, Paris, Collection du Centennaire de l'Algérie Institution de l'Algérie , Librairie Febx Alcans,1930.P ,170.

1-3-1- المهام السياسية والإدارية:

- التنظيم السياسي لقيادات الأهالي.
- إعداد البيانات البيبليوغرافية والمعلومات حول القادة وعائلات الأهالي المتنفدة.
- إعداد الوثائق التاريخية حول القبائل.
- معاينة الجرائم والجنح المرتكبة في الإقليم الخاضع للعسكريين من قبل الأهالي والبحث عن مرتكبيها[1].

1-3-2- المهام العسكرية:

كان ضباط المكاتب العربية لا يتوفرلديهم الا عدد قليل من الصباحية وهذا بداية 1844م، عندما كلفوا بالوظائف السياسية والإدارية[2]، فقد اسندت إليهم مهام إستعمارية كثيرة ساعدت دون شك القوات الفرنسية على فرض هيمنتها على البلاد مدة طويلة من الزمن[3].

وبعد سنة 1863، وجد الضباط أنهم حولوا من المهام العسكرية ليتولوا مهام بيروقراطية فدفع بهم ذلك إلى مغادرة الوظيفة مما صعب مهام التوظيف في المكاتب وتدنى المستوى التعليمي للموظفين مما جعل الحاكم العام" Mac Mahon" يلاحظ أن مستويات التجربة والكفاءة لدى ضباط المكاتب العربية لم تعد كما كانت في السابق[4].

فضباط المكاتب العربية كانوا في الأصل عسكريين وفي الحقيقة أن مؤسسة المكاتب العربية هي مؤسسة عسكرية وإنما بمقتضى عوامل كثيرة أدت إلى ظهورها كهيئة منتدبة أسندت إليها مهام كثيرة ووظائف شتى من أجل تدعيم ركائز الاحتلال بالبلاد[5].

---

[1]- عزالدين بوموزي، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري (أرنست مارسي نموذجا)، مذكرة ماجيستير ،تخصص تاريخ و حضارات البحر الابيض المتوسط ،جامعة منتوري قسنطينة، ، 2007، 2008،ص-ص ،26-27.

[2]- المرجع نفسه، ص، 27.

[3]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 31.

[4]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص، 252.

[5]- صالح فركوس، مرجع سبق ذكره، ص، 31.

2-إسهامات المكاتب العربيــة:

2-1-أعمال ومنجزات المكاتب العربيــة:

2-1-1- في المجال الاقتصادي:

أرادت المكاتب العربية تحضير المزارعين الرعاة وتكوين طبقة فلاحية ثابتة من صغار الملاكين الذين تتعهد فرنسا بسلامة مستنداتهم، فقد أحبطت هذه المكاتب سياسة التجديد وباشرت استيطانا حقيقا ببناء قرى للسكان الأصليين، وبناء مساكن وأبنية متنوعة (خانات للقوافل وفنادق).[1]

كما سعت إلى تحسين الاقتصاد الأهلي وأدخلت الأدوات الزراعية الأوروبية وزراعات جديدة (كالقطن والبطاطا والتبغ)، وأوصت بحماية الغابات وشجعت تربية الأغنام واستعمال الأعلاف، ورغم نقصان الوسائل وضعف الموارد الاهلية فإن جهود هذه المكاتب لم تكن بدون نتائج، حيث كان الازدهار الاقتصادي من عام 1851م، إلى عام 1857م، ذا فائدة كبيرة للفلاحين.[2]

فتزايد أسعار القمح والشعير أدت إلى اتساع حقول القمح ولذلك فإن تسويق الحبوب والماشية، أدت إلى اتساع حقول القمح ولذلك فإن تسويق الحبوب والماشية، ودفع الضرائب نقدا أدت إلى زيادة الممارسات الربوية[3].

ومن أهم الأعمال التي كانت المكاتب العربية ترمز عليها نجد ما يلي:

---

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص-ص، 53-54.

[2]- المرجع نفسه، ص، 53.

[3]- المرجع نفسه، ص، 54.

2-1-2- جمع المعلومات:

كانت المكاتب العربية عبارة عن أداة بيد الجيش، وتسير من طرف ضباط من القيادة العليا لتفكيك النظام التقليدي للمجتمع الجزائري، وهذا بمساعدة رؤساء قادة أو أشراف وهبوا أنفسهم لخدمة إدارة المحتل، تمكنت من خلالهم إلى التوغل في المجتمع الجزائري وتفكيكه[1].

فقرار 16 أوت 1841 يبين أن المكاتب العربية تقوم على جمع المعلومات المختلفة لتعزيز السياسة الاستعمارية، فمهمتهم في جمع المعلومات تكتسي طابعا استراتيجيا، فمن المعلومات الجغرافية والطبوغرافية والاقتصادية إلى محاولة التعرف على حالة ووضع القبائل وعلاقتهم ببعض ودرجة حقدهم على السلطة الفرنسية[2].

2-1-3-المراقبة:

اعتبرت المراقبة بمقتضى تطور الاحداث الداخلية او الخارجية وسيلة فعالة بهدف التنسيق مع السلطات العليا من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة لضرب وبقوة كل من تسول له نفسه التمرد على الاستعمار أو السعي إلى الحرية والاستقلال[3].

فقد كان ضباط المكاتب مؤهلين دون غيرهم لتلك المهمة باعتبار أن قادة المقاطعات لا يعلمون حقيقة الأشياء بل ولا يستطيعون الاطلاع على مختلف الآراء، إلا عن طريق هؤلاء الضباط كونهم كانوا على اتصال مباشر بالأهالي، حيث كانوا يعيشون في أوساطهم، فلم يترك هؤلاء أي وسيلة لتدارك أي خطر قبل أن يحدث، فشغلهم الشاغل هو المحافظة على الوضع وتفويت كل الفرص المناهضة أو المعادية للمحتل[4].

---

[1] -Djamel Kharchi, Colonisation et politique d'Assimilation, en Algérie1830-1962, Casbah éditions , Alger, 2004, P-P: 91-92 .

[2] -Djamel Kharchi, - Op-Cit. pp 92

[3] - Ferdinand, Huggonet, Op-Cit, P, 139.

[4] -*idem,P ،139.*

كما استخدموا الجيش والمال وكل الوسائل الممكنة من أجل إنجاح السياسة الاستعمارية، وكانت لهم جريدة ناطقة باللغة العربية يغلب عليها طابع اللهجة العامية وهي **جريدة المبشر**[1] التي كانت تخاطب الناس بما يفهمون من اجل الاعتقاد خيرا بما يصنعه هذا المستعمر لصالحهم.[2]

كانت هذه الصحيفة تلعب دورا دعائيا استعماريا وتعتبر من أقوى الوسائل الدعائية للتهدئة في حالة الغضب، إلا أن الجزائريين لم يكونوا يثقون أبدا فيما يقوله الاستعمار أو يقدمه من وعود كاذبة وأمال زائفة[3].

كما تلقى ضباط المكاتب العربية تعليمات بمقتضى منشور صادر من الحاكم العام بتاريخ: 27 نوفمبر 1847م لجمع كل المعلومات المتعلقة بالزوايا وأتباعها حتى يتم مراقبتها مراقبة محكمة، حيث بين هذا المنشور حقيقة اقتنعت بها السلطة الاستعمارية أن الحياة الرسمية للمجتمع الجزائري إنما يترجمها قادتها العسكريون إلا أحاسيسها يعبر عنه زعمائها[4].

2-1-4-القضاء:

كان مسؤولو المكاتب العربية يقومون بدور القضاء المسلمون ويشرفون على عملية تنفيذ الأحكام[5]، حيث كانوا يهتمون بكل القضايا المدنية، كما يمارس هؤلاء القضاة مهامهم تحت مراقبتهم أما المسائل الإجرامية فقد كانت من اختصاص مجالس الحرب Conseils de Guerres.[6]

---

[1]- هي جريدة عربية اصدرتها الادارة الفرنسية في الجزائر باللغة العربية، بقرار من الملك لويس فيليب وقد صدر عددها الاول يوم15 سبتمبر 1847، ادخلت مهمة الاشراف عليها الى مكتب الشؤون الاهلية في الحكومة العامة كانت جريدة المبشر موجهة اساسا للسكان الجزائريين وكان اسلوبها اللغوي ضعيف، للمزيد حول هذه الصحيفة ينظر: الزبير سيف الاسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، دط ، الجزائر، ص-ص، 112-129.

[2]- صالح فركوس، ادارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، مرجع سابق، ص-ص، 46-47.

[3]- المرجع نفسه، ص، 47.

[4]- المرجع نفسه، ص-ص، 61-74.

[5]-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص، 132.

[6]- Djamel Kharchi, Op-Cit. pp: 91

وقد كانت مسالة اختيار القضاة المخلصين لفرنسا لتسيير إدارة المكاتب العربية من اهم المسائل، حيث كان عداء وحقد الكثير من القضاة الجزائريين تجاه الاستعمار غالبا ما أحبط كل محاولات الضباط لبسط نفوذهم على الأهالي[1].

كان المسؤولون الفرنسيون يقومون بزيارات أسبوعية للأعراش فيديرون القضاء، مستعملين العصا والتهديد، كما كانوا يسلطون العقوبات ويفرضون الغرامات، ويجمعون المعلومات[2].

فالواقع أن مؤسسة المكاتب العربية والمحاكم الفرنسية لم تكن سوى وسيلة حربية مكلفة بإخضاع الأهالي، إخضاعا تاما، فكانت نشأة هذه المؤسسات بهدف المحافظة على السيادة الاستعمارية.[3]

وعليه فإن النظام القضائي للمكاتب العربية كان يطبق مبدأ القمع الجماعي الذي كان الوسيلة الوحيدة للمحافظة على الأمن والاستقرار بالبلاد، وكانت القبائل مسؤولة عن كل ما يحدث في أراضيها وكان العسكريون يفرضون غرامات من 50 إلى 200 فرنك والسجن من 15 إلى 60 يوما.[4]

كان الضباط الفرنسيون يستعملون كل وسائل التعسف لإنزال الرعب، حيث أن مبدأ المسؤولية الجماعية من طرف المكاتب العربية والقوات الاستعمارية هو الوسيلة الفعالة بالنسبة لمعرفة المجرمين[5].

2-1-5- جمع الضرائب:

بالرغم من كل تلك الأعمال التي قامت بها المكاتب العربية إلا أن ذلك لم يمنعها من جمع المعلومات المتعلقة بالإحصاء الأرضي، واخذ فكرة عن النظام السياسي السائد في وسط العشائر كذلك تهديد نوعية المداخيل المالية للحصول على أموال كبيرة عند جمع الضرائب [6]

---

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، المرجع السابق، 113.

[2]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، المرجع السابق، ص: 61.

[3]-صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، المرجع السابق، 136.

[4]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق ، ص-ص، 136-139.

[5]-المرجع نفسه، ص، 139.

[1] لتمويل ميزانية الخزينة الاستعمارية، التي تستمد مواردها من جباية الضريبة من الأهالي[2]. وكان المكتب العربي هو الوحيد الذي يشرف على جباية الضرائب، فقد كانت الضريبة المفروضة على الأهالي قاسية خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة كما أنها عملت على تحطيم الفلاحين، بالرغم من المجاعات والأزمات الاقتصادية المتتالية وبالرغم من الأوبئة، إلا أن الإدارة الفرنسية لم تكترث لذلك بل ظلت تفرض عليهم ضرائب باهضة تفوق إمكانياتهم[3].

2-2-الدور الاستيطاني والإداري للمكاتب العربية:

2-2-1- الدور الاستيطاني:

تعتبر مسألة التعمير والاستيطان أساسية ضمن السياسة الاستعمارية والنمط الذي أقره الفرنسيون لتواجدهم في الجزائر والطبيعي أن الاستيطان لا يحدث إلا بتوفر عوامل تكون متكاملة مع بداية الأرض، ووجوب حيازتها لكونها عنصر مادي، يتحقق من خلاله الاستفادة المادية.[4]

وبما أن الاحتلال الفرنسي بالجزائر كان ذو طابع سياسي عسكري واستيطاني هادفا إلى ضرورة تدمير المجتمع الجزائري مستخدما أساليب وطرق متنوعة كان على إثرها المكتب العربي وأعوانه، فهم من البداية وصلوا إلى" الأرض"، فهي مصدر الاستقرار بل وأكثر من ذلك تعتبر رمز الهوية والانتماء الوطني[5].

---

[1]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص، 131.

[2]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص، 143.

[3]- المرجع نفسه، ص، 143.

[4]- محمد دادة، السياسة الاستيطانية في الجزائر (1852-1870)، رسالة دكتوراه قسم التاريخ وعلم الآثار، قسم العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران، 2003/2002، ص، 87.

[5]-المرجع نفسه، ص، 87.

وعليه فإن الاحتلال الإستيطاني وطبيعة العلاقة بين الجزائريين والفرنسيين حسب ما ذكر أبو القاسم سعد الله، لا يمكن فقط سلب السيادة بإسقاط نظام الحكم وانتصاب الجيش أو حامية عسكرية، ولكن العلاقة بقدر ما هي سياسية في ظاهرها، اقتصادية في مضمونها من خلال إحلال عناصر أجنبية محل السكان الأصليين تحقق المورد المادي للبلد الأم فرنسا[1].

عندما عين بيجو حاكما فرنسيا عام 1841م، عمل على تشجيع استعمار الأرض وتسليمها للمواطنين، وأصبحت الإدارة الاستعمارية هي التي تشرف على الوضع القبلي للمواطنين[2].

هكذا ومع نشأة مؤسسة المكاتب العربية بدأ ظهور المستوطنات – تقريبا– ذلك ان المسؤولين عن الإدارة الفرنسية كانوا يرغبون في "تثبيت معمرين حقيقيين"[3]

قامت فرنسا بوضع خطة محكمة لهجرة المستوطنين الفرنسيين إلى الجزائر تهدف إلى نقل 200 ألف مستوطن واعتماد مبلغ مليون فرنك[4].

وذلك من خلال قرارات وقوانين متنوعة حملت في طياتها عنصر المصادرة الذي وفر مساحات معتبرة بيد الفرنسيين تحت نمط الاستيطان الرسمي مما يعني انشاء مستوطنات أوروبية تحت حراسة المكاتب العربية.[5]

تجلى نشاط المكتب العربي عدة محاولات في مجال الاستيطان لم تتعدى بعض العناصر من القبائل البدوية، ودعوتها للتمركز قرب المركز واستصلاح أراضي واستغلالها زراعيا، مما يعني وجود استيطان أهلي، من فتح الطرقات إلى إنشاء فنادق ومراكز الاستراحة الضرورية

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص، 26.

[2]– عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، د ط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، 1990، ص، 19.

[3]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص142.

[4]–عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص، 20.

[5]–– فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في الحد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844، 1870، مذكرة دكتوراه، قسم التاريخ، علم الآثار، جامعة وهران، 2013–2014م، ص، 241

للنشاط الاقتصادي، وتهيئة الوضع للتجار والوكلاء الاوروبيين والاهالي لممارسة نشاطهم وتوفير لهم طرق جيدة، أبار المياه، وخانات الاستراحة ...[1]

ومن هنا يمكن القول أن الدور الذي لعبه ضباط المكاتب العربية قد أدى إلى استقرار الكثير من الأوروبيين بالضواحي القريبة من المدن، وعلى سبيل المثال تم استغلال 259 قطعة أرضية لمدينتي قسنطينة وسكيكدة (استغلال خاص) حيث كانت تمثل قيمة 1.742.000 فرنكا[2].

ولقد شهدت الجزائر منذ الاحتلال ارتفاعا كبيرا للمعمرين، وهذا ما تم ذكره حيث وصل عدد المعمرين إلى 5000 شخص ليرتفع فيما بعد لرقم كبير[3].

ففي سنة 1845 تم تأسيس ضيعات فلاحية لضواحي سكيكدة، هيئت للمعمرين على سبيل المثال ضيعة فالي "Vallée"[4].

كما قام الحاكم العام في 27 فيفري 1849م، بإصدار قرار يدعو فيه ضباط المكاتب العربية الى بذل مزيد من المجهودات لإقامة علاقات ودية بين المعمرين والأهالي[5]. وقد تم بعد هذا القرار بين سنتي 1853م إلى 1859م بناء قرى وتوسيع مناطق الاستيطان من طرف ضباط المكاتب العربية بعد أن زادت مجهوداتهم للحركة الاستيطانية.[6]

---

[1]. فاطمة حباش، المرجع السابق، ص، 242.

[2]– صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر ،المرجع السابق، ص، 144.

[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص، 85.

[4]– صالح عباد، الجزائريين فرنسا والمستوطنين، 1830–1930، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، قسنطينة، ص، 11.

[5]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 146.

[6]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عضفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ص–ص، 50– 51.

لهذا فإن المكتب العربي أصبح حريص على توفير الأراضي للأوروبيين، بعد أن طالب الحاكم العام للأهالي بالتنازل على الأرضي التي يحتاجون إليها في المقابل تعترف لهم بحق الملكية الفردية أو الجماعية للأراضي التي تتركها لهم[1].

إن هدف فرنسا من إنشاء مراكز استيطانية وتقديم مساعدات لهؤلاء المستوطنين هو جعل الجزائر في خدمة الإقتصاد الفرنسي، لهذا اعتمدت السلطات الفرنسية على المجندين العسكريين لبناء القرى الاستيطانية وبمساواة المهام الاقتصادي مع المهام العسكري[2]، وهو ما أدى إلى تشجيع الأوروبيين على تعمير الجزائر ضروريا للحكومة الفرنسية والتشجيع كان ماديا ومعنويا[3].

وكانت أولى تجارب الاستيطان داخل المراكز العسكرية بالسماح بإقامة مراكز سكانية للعدد القليل من المعمري في سعيدة وتيارت اين منحت لهم حصص من أرضي المركز العسكري في شكل امتياز ذو ملكية مؤقتة تحت صفة مستأجر، يجب أن يكون له رأس مال محدد بين 1200 و1800 فرنك، (يستفيد من بعض الامتيازات التي وزعت عليهم من طرف السلطة وفق شروط معينة)، لتسلمهم الإدارة العسكرية.[4]

لتتولى بعد ذلك نفس الإدارة بواسطة المكاتب العربية للإشراف على استقرارهم، تتعدى إسهامات القوة العسكرية في تسهيل الحياة للمعمرين، والدليل تلك المراسلة الموجهة إلى الحاكم العام والمؤرخة في 9 أفريل 1854 ضمت المطالبة باسترجاع مختلف المرافق التي استغلت من قبل المعمرين في بداية توطنهم وهي في الأصل من الأملاك العسكرية[5].

---

[1]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص-ص، 50- 51.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص، 19.

[3]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص-ص، 42-43.

[4]- فاطمة حباش، المرجع السابق، ص-ص، 242-243.

[5]- المرجع نفسه، ص، 243.

وعيله فقد كانت المكاتب العربية تشرف على مراقبة التقارير التي تقدم من طرف المستوطنين المتخصصين في مجال الزراعة بعد أن وفر لهم الاستعمار حاجياتهم الضرورية لممارسة نشاطهم الزراعي، وكانت كل مجموعة من المستوطنين تحت رئيس مجموعة له خبرة في شؤون الزراعة يعينه المتصرف الإداري مدة خمس سنوات، باعتبارهم يجهلون امور الزراعة، بعدها تلك المراقبة (تدوم 5 سنوات)، تصبح القطعة الأرضية ملكية فردية للمعمر ويعفى من دفع كل الضرائب.[1]

نظرا لحصول المستوطنين على امتيازات خاصة بهم في الجزائر ازداد عدد سكان الأوروبيين الذي يعيشون في الجزائر بعد عام 1840-1845 بمقدار 13493 فردا وقد كانت الزيادة إلى غاية 1853 حيث كانت زيادة سنوية[2]

أما بالنسبة لعدد المستوطنات فقد بلغ عددها سنة 1851م 136 مستوطنة في المناطق الساحلية وهو ما يبينه الجدول الاتي[3]:

عدد المستوطنات سنة 1851م

المناطق الاستيطانية	عدد المستوطنات
متيجة والساحل	58
مقاطعة قسنطينة	30
كقاطعة وهران	48

ومع كل هذا وخاصة السياسة التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية فقد كانت النتائج وخيمة على القبائل والتي أدت بظهور الهجرة خاصة إلى تونس وفي هذا الشأن يقول الجنرال "ميسيات"

[1]- يحي بوعزيز، كفاح من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، دط، الجزائر، 1986، ص: 185.

2- Paul le Roy-Beaulier, L'Algerie et la tunisie, Paris, P: 31.

[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص، 17.

« Maissiat » إلى السلطات العليا قائلا: "هناك عشائر برمتها من قبائل قد جردت تماما من أراضيها كما كانت هناك رغبة شديدة بالهجرة نحو تونس من طرف الأهالي"[1].

وبهذا ورغم شيء نرى أن الإدارة الفرنسية قد تمكنت من تحقيق أرباح كبيرة وبناء مستوطنات عديدة جعلت رقابتها تحت خدمة المكاتب العربية، الأمر الذي أدى إلى ظهور ردود فعل بين أوساط السكان دون أن ننسى النتائج السلبية التي رافقت الإدارة والمكاتب العربية بصفة خاصة، ولهذا استغل المستوطنون الفرصة وراحوا يهاجمون المكتب العربية.[2]

2-2-2- الدور الإداري:

أصبحت مؤسسة المكاتب العربية تضطلع بمهام إدارية كثيرة فضلا عن المهام العسكرية، حيث قامت بتقسيم القبائل عن طريق سياسة "فرق تسد"، من أجل إضعاف تلك القبائل[3]، في حين كانت السياسة الإدارية لضباط المكاتب العربية تستهدف التخلص من رؤساء الأهالي ولتجسيد الإدارة المباشرة للقبائل[4].

وما إن حلت سنة 1857م حتى بدأ العمل التدريجي للتخلص من رؤساء الاهالي بكامل المقاطعة، حيث وجه الحاكم العام " بيليسي" « Pélissier » ضباط المكاتب لتحقيق الإدارة المباشرة من خلال نفي وساطة رؤساء القبائل وتجريدهم من صلاحيتهم فيما يخص جمع الضرائب وممارسة القضاء[5]، وقاموا بحرمانهم من امتيازاتهم الشخصية، وفي نفس الوقت تمكن الجنرالات Costo وDevaux "دوسفو" من تحطيم القادة الكبار في منطقة الشرق القسنطيني[6].

---

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر ،المرجع السابق، ص، 163.

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص، 174.

[3]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 112.

[4]- المرجع نفسه، ص، 106.

[5]- نفسه، ص، 112.

[6]- شارل روبير اجيرون، المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص، 251.

ويمكن الحديث عن سياسة أخرى، حيث جاء في تصريح الجنرال دي غيدون « Deguedon » الذي يشير إلى أن هدف ودور النظام الاستعماري يصحي القضاء الإسلامي أو إضعافه فقال: " على القاضي المسلم أن يتنحى أمام القاضي الفرنسي –إننا نحن الغزاة ونعرف كيف نفرض إرادتنا [1]

فقد صارت الوظيفة القضائية من بين أهم الوظائف الإدارية التي تكفلت بها المكاتب العربية، وأعطتها اهتماما واسعا، حيث كان قضاة المكاتب العربية مكلفين تحت وصايتها بالبث في جميع ما يعرض عليهم من قضايا في الإرث والزواج والطلاق أي ما يتعلق بالأمور الخاصة[2].

وفي 28 فيفري 1841 و26 سبتمبر 1842م تم وضع مراسيم تخص التنظيم القضائي على أساس الاختلاط بالقضاء الفرنسي، وقد خصت الجزائر منذ ذاك التاريخ بمؤسسات قضائية فرنسية: محاكم للسلام، محاكم ابتدائية، وقد كانت تلك المحاكم تطبق قانون العقوبات الفرنسية في حين ألغي تمام القانون الإسلامي الجنائي[3].

كما كان للمكاتب الحق في مشروعية معاقبة الأهالي بغرم يتراوح من 1 إلى 15 فرنكا وبالحبس من 1 إلى 5 أيام في مخالفات بسيطة لا تصل إلى مخالفات كبيرة كالجرائم والتهاون في دفع الضريبة أو رفض القيام بالأوامر[4].

[1]– عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص، 217.

[2]–شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص، 252.

[3]– صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص، 113.

[4]– شارل روبير اجيرون، المرجع السابق ص، 313.

أما فيما يخص مسألة اختيار القضاة "المخلصين لفرنسا" من أجل سير إدارة المكاتب فقد كان من أبرز القضاة الذين تم وضعهم تحت وصاية إدارة الشؤون العربية التي كان يترأسها النقيب بواسوني القاضي "**محمد الشاذلي القسنطيني**"[1].

هذا الأخير الذي شكى بعض الأهالي من حكمه، وكانت محكمته في قصر الحاج أحمد باي قسنطينة[2].

وذكر تقرير فرنسي من إمضاء النقيب "**سادي**" « **Saddé** » رئيس الشؤون العربية عام 1848م بمدينة قسنطينة–"إن تواطؤ محمد الشاذلي مع الفرنسيين قد جعله منبوذا من مجتمعه الذي صار يحتقره ولم يعد يحتكم إليه أفراد الناس"[3].

وخلال شهر ديسمبر 1844م، قام محمد الشاذلي وقضاة تلمسان ووهران ومعسكر بزيارة فرنسا تلبية لطلب ولاستدعاء الملك "**لويس فيليب** "، حيث تم خلال هذه الزيارة الاطلاع على المراكز التعليمية والقضائية وغيرها رفقة "بواسوني" الذي طاف بمحمد الشاذلي إلى أبعد المراكز وعلى سبيل المثال "أكاديمية الآداب والفنون الفرنسية" واستمعا إلى نقاش حول دور الحضارة المنتصرة، وكان **بواسوني** يجلس بجانب الشاذلي ويترجم له تدخلات المناقشين وعروضهم.، وكان هدف النقاش الذي كان مقصده الاستعمار عن طريق الحضارة، طبع مثل القاضي بطابع الفكر الإستعماري قلبا وقالبا.[4]

---

[1]– محمد الشاذلي القسنطيني، من مواليد سنة 1222هـ الموافق ل1807م بقسنطينة اسمه الكامل محمد بن الحاج محمد ابن ابراهيم بن احمد الصدلي، كرس حياته في الدراسة والعلم على يد مشاهير علماء قسنطينة، تولى عدة مناصب منها القضاء وادارة مدرسة سيدي الكتابي، وظل على راس هده المدرسة الى ان توفي سنة 1877، ينظر: عبد المجيد بن نعيمة واخرون، موسوعة اعلام الجزائر، 1830–1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م، دط، دت، ص–ص، 147–148.

[2]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 118.

[3]– المرجع نفسه، ص، 118

[4]– المرجع نفسه، ص، 118.

كذلك كان محمد الشاذلي قد حضر بعض جلسات البرلمان الفرنسي أثناء مناقشته ميزانية الجزائر وبعض المشاريع المتعلقة بها، وفي هذه الزيارات ارتدى الشاذلي لباس الشارقة في باريس بعد أن تخلى عن لباسه المحلي[1].

أصبح محمد الشاذلي قاضيا متحررا فلم يكن "**بواسوني**" فقط في رفقته بل كان كذلك الضابط "موللي « **Moulli** » رئيس المكتب العربي بشرشال في رفقة الوفد القادم معه، في حين كانت ترتبطه صلة وطيدة بضباط الشؤون العربية[2].

لكن ورغم كل الظروف لم يكن كل القضاة مثل الشاذلي القسنطيني، حيث أن الكثير منهم ظلوا أوفياء لأمتهم ووطنهم وظلوا يكافحون ضد العدو الغازي، فنجد على سبيل المثال " **المفتي ابن العنابي**"[3] الذي ظل وفيا لوطنه، وقد كان شديد العنف للسلطات الاستعمارية على خرقها للاتفاق الذي حصل بين الداي حسين باشا والكونت "**دي بورمون**"، وقد كان موضوع تحت الرقابة الاستعمارية الفرنسية، حيث طلب منه تسليم بعض المساجد بالعاصمة لجعلها مستشفيات للجيش، بل وأكثر من ذلك قام "**الجنرال كلوزال**" بمؤامرة ضده قرر إثرها سجن المفتي ثم نفيه[4].

وقد كان هناك العديد من المظاهرات وحالات " **التمرد وعصيان**" من طرف القضاة على السلطات الفرنسية على سبيل المثال قاضي مكتب عنابة، السيد: محمد الغزرولي، الذي كان

---

[1]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 119.

[2]–المرجع نفسه، ص، 119.

[3]– **ابن العنابي**، اسمه الكامل هو محمد بن محمود بن حسين الجزائر، وهو ابن العنابي في شهرته وشهرة جده، تلقى علومه على يد جده ووالده ثم على يد المفتي المالي علي بن عبد القادر بن الأمين، تقلد عدة مناصب هامة في الدولة، توفي بالإسكندرية سنة 1267هـ الموافق لـ1851م، ينظر: عبد المجيد بن نعيمة، المرجع السابق، ص–ص، 264–266.

[4]– أبو القاسم سعد الله، المفتي الجزائر ابن العنابي، رائد التحرير الإسلامي (1775–1850م)، الجزائر، 1977م، ص، 40.

أحد القضاة المعارضين للاحتلال الفرنسي "...إن حقده تجاه كل شيء يحمل اسم فرنسا، جعل منه – دوما – لا يقترب من إدارتنا ..."[1]

وكذلك نجد القاضي: " **سي أحمد الصالح الخياري**" التابع لدائرة سوق أهراس – أولاد خيار – فقد قاد قبيلته للثورة عام 1852م ضد المحتل، حيث كتب مكتب سوق أهراس حول هذا القاضي "...إنه ليس فقط – عدو لنا من الناحية السياسية، ولكن ظل على اتصال مستمر بالمتمردين علينا – كما لا نخفي حقده تجاه كل نصراني، ..."[2].

وعليه فإن التحقيقات القضائية، والمحاكمات كانت متعلقة بتجاوزات كثيرة، فقد كانت المكاتب العربية هي التي توفر الوثائق التي تؤدي إلى إدانة الجاني، وهكذا تكون هي طرف في الدعوى وحكما فيها، علما أن ضابط المكاتب العربية كان يتمتع بصلاحيات مراقبة القاضي الذي يعمل تحت سلطته، وبموجب ذلك يفقد القاضي استقلاليته وبالتالي يصبح أداة أخرى تصفية في أيدي المكاتب العربية[3].

كما أنه كانت هناك العديد من المحاكمات الصادرة عن الجهات المسؤولة تؤكد بارتكاب تلك التجاوزات، فبيجو bugeau ظلت منشوراته تدعو العاملين في المكاتب العربية إلى تطبيق العدالة السريعة والعقوبات القاسية وتنفيذها فورا[4].

وكان الفصل في القضايا المطروحة يتم عن طريق مؤسسة المكاتب العربية والمحاكم الفرنسية التي كانت تعمل لإخضاع الأهالي لها إخضاع تام، فكانت نشأة تلك المؤسسات

[1]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 121.

[2]– نفسه، ص، 121.

[3]– أوليفي لوكورغرانميزون، الاستعمار والإبادة، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، ترجمة بوزيدة، دار الرائد للمتاب الجزائر، 2007، ص، 283.

[4]– محفوظ قداش، جزائر الجزائريون، المرجع السابق، ص، 170

بهدف المحافظة على السيادة التامة الاستعمارية وعلى سبيل المثال، نجد أن مكتب قالمة قد سجل خلال شهر جانفي 1848م، جملة من القضايا[1]:

زواج	طلاق	وكالة	تركات	دية
81	23	03	337	03

على الرغم من اعتماد السلطة الفرنسية على القضاء كوسيلة لتنظيم إدارة شؤون الأهالي تحت وصاية المكاتب العربية، إلا أنها لم ترتكز بالاعتماد عليها فقط، فقد اعتمدت الإدارة الفرنسية على الضريبة، حيث كان المكتب العربي هو الوحيد الذي يشرف على جباية الضرائب.[2]

كانت الضرائب تجبى بقوة الحديد والنار ولا يستفيد منها الأهالي، ولم تكن قائمة على قواعد ثابتة، بل كانت خاضعة لهواء المستعمر، حيث عبر عنها الاهالي في موقفهم التالي: "....ويعلم الله كم ستفرضون من ضريبة العام المقبل (1852م)، وفوق ذلك لا أحد يستطيع أن يمنعكم عن ذلك ..."[3].

وما يبين معاناة الأهالي من ظلم وقهر الاستعمار الرسالة المحمولة للضرائب التي فرضتها الإدارة الاستعمارية على الأهالي[4].

في حين كانت ميزانية الخزينة الفرنسية تستمد مواردها من جباية الضرائب وفي هذا الصدد يقول "شارل ريتشارد" أن الضرائب التي كانت المكاتب العربية تستخلصها من القبائل تشكل ثلث ما ينبغي أن يكون بالنسبة لثروات الأرض، غير أنها كانت تثقل كاهل الفقراء الذين يتحملون الجزء الأكبر منها"[5].

---

[1]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 122.

[2]– المرجع نفسه ص، 137.

[3]– نفسه، ص، 137.

[4]– نقلا عن، صالح فركوس، ادارة المكاتب والاحتلال الفرنسي ،المرجع السابق، ص، 380.

[5]– Ch.Rachid, du Gouvernement Arabe, OP.CIT,P .52.

وقد كان المكتب العربي الوحيد الذي يشرف على جباية الضرائب وهو وحده من يطلب بزيادتها أو تخفيضها أو الإعفاء عنها.[1]

كانت الضرائب **شديدة التنوع** هذا الشيء الذي أدى إلى تألم الاهالي نظرا لقساوتها خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، ومن بين الضرائب التي تم فرضها على الأهالي نجد **ضريبة العاشور (الضريبة على المحاصيل)، والزكاة والحكر، واللزمة**، في الوقت نفسه كان المعمرون هم من ينتفع بها من أجل تحسين معيشتهم[2].

هذا بالإضافة إلى **الضرائب الحربية** الأخرى، التي كانت تفرض على الأهالي، وقد كتبت جريدة " الأخبار الجزائرية" حول جباية الضرائب بشرق البلاد في 15 جوان عام 1845م، ما يلي: " ليس هناك أي شيء يدل دلالة قاطعة على تقدم سيطرتنا سوى ارتفاع الضريبة الإقليمية التي لم تشهد أي تطور بالمقاطعة"، حيث قدرت الضريبة آنذاك بـ: 2.122.802 فرنكا[3].

ظلت الادارة الفرنسية تفرض على السكان ضرائب باهضة على الرغم من انتشار المجاعات والأوبئة والجراد، بالإضافة إلى الجفاف حيث كتب الكولونيل **ديريو « Durrieu »** عام 1852م ما يلي: " لقد تمثل دورنا إلى حد اليوم في التمسك الشديد بالضريبة التي وجدناها سارية أثناء احتلال البلاد "[4].

كان المكتب العربي يعد التقويم الشامل لدائرته فعلى سبيل المثال نجد كيفية تأسيس الضريبة من طرف المكتب العربي لدائرة القالة وفق الجدول المعد لذلك خلال عام 1846م[5].

---

[1]–صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال، المرجع السابق، ص، 127.

[2]– عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص، 233.

[3]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 128.

[4]– شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871–1901، المرجع السابق، ص، 461.

[5]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 129.

القبائل	حصة الضريبة		القيمة المستخلصة		تاريخ الجباية	القيمة النقدية المتبقية
	جيدة	القيمة النقدية	جيدة	القيمة النقدية		
أولاد بكري	141	7.755 ف	141	7.755ف	27 جويلية	//
شعبانة	132	7.260ف	132	7.260ف	26 جويلية	220ف
بني عامر	110	6.050ف	106	5.830ف	02أوت	2.035ف
أولاد دياب	70	3.850ف	33	1.815ف	29 جويلية	
سع	43	2.365ف	22	1.210ف	/	3.410ف
المجموع	496	27.280ف	434	23.870ف		

ويمكن تفسير هذا المثال أنه كان من المفرض استخلاص 7 إلى 8ألاف فرنك، فقد تصل في الواقع إلى 40 ألاف فرنك يتقاسمها ضباط المكاتب مع رؤساء الأهالي.[1]

2-3- الدور الاقتصادي والثقافي:

2-3-1-الدور الاقتصادي:

فرضت السلطات الاستعمارية أفكارها الاقتصادية على المجتمع الجزائري، حيث طرحت مبدأين هما: حرية التصرف في الأرض وحرية المعاملات بالنسبة للمعمرين والاستعمار. أما بالنسبة للجزائريين فقد كان النهب والمصادرة والاستيلاء على الأرض والممتلكات، أخذ هذا النظام الفلاحي الذي نقلته فرنسا للجزائر تغييرا في كل شيء حتى في التفكير، و كان هدف

[1]- صالح فركوس، ادارة المكاتب والاحتلال، المرجع السابق، ص، 129.

ضباط المكاتب العربية هو تلقين الجزائريين طرق ووسائل الفلاحة الاستعمارية، حيث حضيت المزروعات باهتمام المستعمر لأنه هو الوحيد المستفيد منها[1].

في إطار تشجيع الزراعة صدر مرسوم إمبراطوري في 16 أكتوبر 1853م، يهدف إلى تشجيع زراعة القطن عن طريق استخدام اليد العاملة من الأهالي لصالح الأوروبيين، كما سعى الضباط إلى تحويل زراعة الحنة بمنطقة بسكرة إلى زراعة صناعية لفائدة الدولة الفرنسية، كما حاولوا نشر زراعة الدخان في كامل التراب الجزائري[2].

من اجل تطوير أكبر الأساليب الزراعية للفلاح الأهلي، ثم إنشاء المزارع التعليمية وكذا توزيع أدوات الحرث، هذا ما جعل المكاتب العربية تسهر على توزيع بعض المحاريث الخفيفة وبعض الأمشاط.[3]والمناجل الكبيرة وتدريب الأهالي على استعمالها[4].

ولقد ضاعفت مؤسسة المكاتب العربية نشاطها، حيث قامت بحفر الآبار وبناء السدود ومحاولة شق الطرق وتطوير زراعة الحنطة والذرة بالإضافة إلى زراعة القمح والشعير[5].

كما قامت هذه المؤسسة ببذل كل مجهوداتها من أجل الحفاظ على الثروة الحيوانية وتطويرها، ذلك من خلال تزويد الأهالي بالعلف والإصطبلات لحمايتها من الجوع والبرد للاستفادة منها لصالح الدولة الفرنسية[6].

لقد كان من أهم اهتمامات ضباط المكاتب العربية التنويع في الثروة الحيوانية وعلى رأسها رؤوس الأغنام نظرا لمردودها المتنوع، فقد سعي ضباط المكاتب العربية إلى تحسين تربية

---

[1]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص–ص، 198، 199.

[2]– Ferdinand Hugonnet, Souvenir d’un chef de bureau, OP,CIT, PP, 65K65.

[3]– شارل روبير جيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص، 674.

[4]– المرجع نفسه، 674.

[5]– صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية، المرجع السابق، ص، 206.

[6]– المرجع نفسه، ص، 209.

الأغنام من خلال التدخل لدى القبائل، وتقديم النصائح والتوجيهات لهم في عملية استغلال المواشي فيما يخص الصوف والجلد.[1]

لم تتوقف تشجيعات ضباط المكاتب عند تحسين سلالة الأغنام وتعديل طرق الجز بل شجعوا على إقامة الملاجئ وحضائر التربية، فالمكاتب العربية كانت تهتم بمتابعة إنتاج المواشي سنويا على مستوى الدوائر وتحليل مستوى إنتاجها بالزيادة والنقصان للمعمرين والأهالي[2].

وعليه أشارت هيئة المكاتب العربية إلى أهمية هذه الثروة الحيوانية وذلك من خلال قيامها بعمليات الإحصاء في القبائل من أجل تقدير الضريبة في كل عام تلك الحيوانات التي كانت كالتالي: [3]

النوع	1852م	1853م	1854م	1855م
أحصنة	57.551رأسا	76.178 رأسا	76.077 رأسا	84.399 رأسا
بغال	58.203 رأسا	73.150 رأسا	76.888 رأسا	74.703 رأسا
إبل	50.696 رأسا	63.222 رأسا	73.160 رأسا	81.434 رأسا
بقر	309.969 رأسا	367.657 رأسا	416.714 رأسا	426.715 رأسا
غنم	1.817.848رأسا	2.378.960رأسا	2.166.446رأسا	2.534.496 رأسا
ماعز	709.046 رأسا	869.501 رأسا	1.377.141رأسا	1.064.138 رأسا

أما عن المعاملات التجارية فقد كانت تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين الأهالي، وهذا ما أكده **هيقونيت** في قوله: " بالنسبة لي لقد شاهدت دائما أن بين الأهالي ثقة كبيرة ونية

[1]- فاطمة حباش، المكتب العربية ودورها في المد الإستعماري بالغرب الجزائري(1844-1870)، المرجع السابق، ص، 190.

[2]- المرجع نفسه، ص، 190.

[3]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 210.

خالصة في معاملاتهم التجاري" وهذا على عكس المعاملات بين الأهالي والمعمرين، فقد كانت الثقة تنعدم بينهم، فكان الأهالي دائما يتجنب المتاجرة مع الفرنسي[1].

لهذا أصدرت السلطات الفرنسية قانون 11 جانفي 1851م والذي ينص على تكسير الحدود الجمركية بين البلدين، وإنشاء بنك الجزائر في أوت من نفس السنة، كما فتح هذا القانون مجالا واسعا أمام فرنسا لكي تصدر الصناعة إلى الجزائر، خاصة المنتوجات التي تخدم مصالح المعمرين ولهذا فإن المكاتب العربية أدخلت إلى الجزائر في دائرة التجارة الفرنسية هذا الارتباط التجاري أدى إلى ظهور الربا الذي بلغ أقصى حد في استغلال الأهالي[2].

وفي هذا الموضوع كان أول من ندد بعواقب التعامل الربوي هم ضباط المكاتب العربية، حيث أن عملية الاقتراض كانت تتم من اجل دفع الضرائب أو من أجل توفير الحاجيات اليومية الضرورية للحياة.[3]

ولقد تكهن الضابط **La Passet** أنهم سوف يتوصلون إلى طرد الأهالي من أراضيهم كما ذكرت الرسالة الإمبراطورية لسنة 1865م، حيث صرحت بأن الاقتراض الربوي تعقبه المصادرة، وفي نفس المجال عبر الجنرال لاكورتال « **La Courtelle** »عن هذه الظاهرة بقوله: "يجب أن تقتلوا الاقتراض الربوي أو يموت الشعب العربي، ينبغي عليكم أن تختاروا".[4]

كما عمل ضباط المكاتب العربية على مراقبة الأسواق الأهلية، ويشير أحد ضباط إلى أن " الفلاحون الأهالي فيما مضى لا يبحثون عن أسواق لبيع منتوجاتهم بل كانوا يخزنون الحبوب عندما تجود الأعوام بغلال وفيرة، فيتخذونها ذخرا لسنين العجاف، أما الآن فهم يقومون

[1] – Ferdinand Hugonnet, OP,CIT, P ,141.

[2] -A Rey Gddzeiguee,le Rayme arabe la politique algérienne de napoloin 1861-1870, alger, 1977, p,25.

[3]-idem, p, 25.

[4]–شارل روبير أجيرون، المسلمون وفرنسا 1871م–1919م، ج1، المرجع السابق، ص، 675.

بتسويق فائض الغلال ثم يستهلكون النقود في زمن المجاعة" خاصة الأثرياء، حيث أصبحوا يميلون إلى بيع الغلال وادخار النقود خاصة عندما ارتفعت أسعار القمح[1].

والسبب الذي كان وراء ارتفاع الأسعار هو الجفاف الذي أصاب البلاد بالإضافة إلى مصادرة الأراضي وفرض الغرائم والضرائب الباهضة، إضافة إلى انتشار الأوبئة [2]. فقد هلكت هذه الآفات من الأوبئة وانتشار الجراد إضافة إلى المجاعة كامل السكان، ولم تتحرك مؤسسة المكاتب العربية، بل زادت الأهالي فقرا من خلال فرض الضرائب[3].

بدأت الازمة في سنة 1866م، ولم تنته إلا في عام 1872م، فلم يكن دور ضباط المكاتب العربية فيها سوى رصد الخسائر وكتابة التقارير[4]، ولم تقم المكاتب العربية بأدنى دور إنساني بل تركتهم يموتون جوعا ومرضا[5].

كل هذه الأوضاع أدت إلى اندلاع العديد من الانتفاضات والثورات احتجاجات على الحالة التي وصلت إليها البلاد فكانت ثورة المقراني أقوى الثورات التي استطاعت وضع حد لمؤسسة المكاتب العربية.[6]

2-3-2-الدور التعليمي والثقافي:

وبعد تنظيم إدارة شؤون الأهالي جاءت التعليمات الرسمية الصادرة عن حكام الجزائر، والتي تنص على أن الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتهم هناك قومية،

---

[1]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص، 675.

[2]-عبد الحميد زوزو، الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 1837-1939، ج1، دار هومة، الجزائر، 2009، ص، 252.

[3]- صالح فركوس، إدارة المكاتب و الاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد،، المرجع السابق، ص-ص، 240-241.

[4]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص، 262.

[5]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 249.

[6]- المرجع نفسه، ص، 249..

أي سعي ضباط المكاتب العربية وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي، وان تحل محل الدارجة بينهم.[1]

لهذا فإن دور المكاتب العربية في هذا المجال يتمثل في إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية، فقد كان رؤساء هذه المكاتب يرون بأن: " المساجد والزوايا إنما تتخرج منها عناصر متعصبة معادية للسلطة الفرنسية، فالدين هو جوهر هذه المسألة في تفكير هؤلاء ذلك أن الطالب والعالم والمرابط والزاوية كانوا يترجمون المثل الديني، كما كانوا يحظون في وسط المجتمع المسلم بمكانة متميزة، نظرا للدور الذي يلعبونه في توعيتها وتعبئتها ضد العدو" [2].

فقد كان النقيب ريشارد وغيره من ضباط المكاتب العربية يرون بأنه" عندما تصبح المدارس القرآنية هباءا منثورا ويتحول الشعب العربي إلى جهالة العصور الأولى، فعندئذ من الممكن تلقينه شيء مفيد"، كما قامت السلطات الفرنسية بحصر التعليم في المدارس الفرنسية، وذلك بهدف تكوين فئة جزائرية مثقفة ثقافة فرنسية، وأعيد طرح هذه الفكرة في عهد الجنرال بيجو لكنه سرعان ما تخلى عنها، خوف من مقاومة الأهالي، فطرح فكرة جديدة تتضمن تقديم الدراسة في الجزائر و بالفعل تمت الموافقة على هذه الفكرة[3].

وعند وصول نابليون الثالث إلى الحكم في فرنسا، اتضحت سياسته للأهالي حيث اعتبر الجزائريين مواطنين فرنسيين وذلك استنادا إلى قوله: " إن الجزائر ليست بلاد مستعمرة بالمعنى العام المفهوم من هذه الكلمة، بل هي إمبراطورية على الفرنسيين، وأريد أن أستفيد من شجاعة العرب وشهامتهم، على أن أستغل فقرهم وبؤسهم ".[4]

---

[1]– صالح فركوس، إدارة المكاتب و الاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد،، المرجع السابق، ص، 269.

[2]– المرجع نفسه، ص، 269.

[3]– شارل روبير أجيرون، المسلمون و فرنسا ،المرجع نفسه، ص، 584.

[4]– عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دط، دار الأمة، دت، ص، 52.

فقد كان هدف نابليون هو تكوين جيلا متفتحا على الحضارة الفرنسية ومثقف ثقافة فرنسية، حيث بدأ التعليم الفرنسي من خلال إنشاء المدارس العربية الفرنسية والمتمثلة في مدارس ابتدائية، أين تدرس الفرنسية والعربية وتتكون من مدير فرنسي ونائبه .[1]

أما الهدف الأساسي من إنشاء هذه المدارس هو تحقيق غاية سياسية أكثر منها ثقافية، كما وضح طرف احد الفرنسيين أن نشر التعليم الفرنسي عن طريق المدارس المختلطة في الجزائر هو القضاء على المدارس الإسلامية[2].

بلغ عدد هذه المدارس في البداية حوالي 06 مدرسة، ثم ارتفع إلى أن بلغ حوالي 38 مدرسة سنة 1861م، وكانت تضم 13 ألف طفل جزائري، كما عرفت هذه المدارس ازدهارا وانتعاشا خاصا إبان الحكم العسكري[3].

بدأت هذه المدارس في الزوال بعدما أصبحت البلديات هي التي تشرف عليها، مما أدى إلى غلقها شيئا فشيئا بسبب رفض هذه البلديات أي إعانة للمدارس العربية الفرنسية، مدعية وجود المدارس المختلطة التي يمكن للأهالي الالتحاق بها[4].

أما العامل الآخر فهو رفض الجزائريين الالتحاق بمثل هذه المدارس لأنها لا تقدم تعليما مثل ما هو موجود في الزوايا، وخوفا من تأثيرها على أبنائهم لأنها تفتقر إلى المدرسين الجزائريين[5].

---

[1]– عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص، 54.

[2]– المرجع نفسه، ص، 54.

[3]– عمار هلال، الأبحاث والدراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص، 110.

[4]– عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص، 55.

[5]– عمار هلال، المرجع السابق، ص، 113.

وأمام هذه الأوضاع السيئة خاصة بعد هجرة التلاميذ لهذه المدارس، أصدرت الحكومة قرار يقضي بتحديد الكتاتيب والمدارس القرآنية بقرارات ولائية في كل مقاطعة، وكما جاء في أحد التقارير أنه لرفع عدد تلاميذ المدارس العربية الفرنسية يجب القضاء على الكتاتيب من أجل تأسيس مدارس عربية وفرنسية[1].

كانت هذه المدارس تحظى بمساندة المكاتب العربية، ورغم تطورها كان محدود جدا، إلا أن ضباط المكاتب العربية بذلوا جهودا من اجل التغلب على الأفكار الراسخة في المجتمع إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل وهذا ما دفع بهم إلى التأكد بان الإكراه هو الحل الوحيد لضمان التردد على تلك المدارس[2].

كما اعتمدت السلطات الفرنسية على المكاتب العربية من اجل إخضاع الأهالي وذلك تحت شعار "تنوير عقول الجزائريين" وذلك بمعاملتهم عن طريق فتح بعض المناصب لهم وتسييرها تحت مراقبة الضباط، كما كان بالنسبة لمحاولاتهم من أجل تنظيم التعليم الذي وصل إلى مرحلة التنصير والإدماج[3].

من خلال ما سبق نجد أن الدور الذي لعبته المكاتب العربية قد برز في مختلف الميادين وكان له اثر كبير على الأهالي، خاصة فيما يخص مسالة الاستيطان التي كانت نتائجها وخيمة للشعب الجزائري، في حين نجد ان مؤسسة المكاتب العربية حاولت وبكل الطرق أن تفرض قواعدها وقوانينها وذلك من خلال فرنسة الشعب الجزائري وقد انتهى الأمر بتدمير كبير لمراكز الثقافة والتعليم العربي الإسلامي في الجزائر، وهذا ما أدى إلى انتشار الجهل والأمية بين الأهالي.

[1]– عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص، 56.

[2]– شارل روبير أجيرون، الجزائريون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص، 584.

[3]– صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص، 283.

الفصل الثالث:

المكاتب العربية

ودورها في تطور

الإدارة الاستعمارية في

اقليم الشرق

1-التنظيم الإداري للمكاتب العربية في إقليمي عنابة وسوق أهراس

1-1- الإطار الجغرافي لإقليم الشرق:

منذ سنة 1837م كانت مقاطعة الشرق تمتد من الجزائر العاصمة إلى المملكة التونسية، إلا أنها لم تكن لها حدود مضبوطة من الشمال والجنوب سوى البحر المتوسط أو الصحراء[1].

لكن تغير الحال بعد نشأة المكاتب العربية سنة 1844م، وتم تحديد إطارها الجغرافي من وادي الصومام شمال غرب المقاطعة حتى الحدود التونسية، ومن جبال الحضنة جنوبا حتى قبيلة النمامشة في الجنوب الشرقي من البلاد، توجد بها سلسلة جبلية رئيسية (الأطلس الكبير)، حيث تتشكل من جبال عمور غربا إلى جبال الأوراس شرقا، وهي الأكثر ارتفاعا وأهمية بالنسبة للقطر الجزائري[2].

وهناك سلسلة جبلية أخرى تسمى بـ(الأطلس الصغير) وما بين هاتين السلسلتين الجبليتين تلتقي سهول شاسعة محاطة بأحواض، إضافة إلى السهول العليا القسنطينية لتلك الجبال[3]، كانت تتميز الأراضي التلية بكثافة غطائها النباتي وأراضيها الصالحة للزراعة، فمن المعروف تاريخيا سواء في فترة الاتراك أو خلال الفترة الاستعمارية أن تلك الناحية من البلاد، تتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة، وتلعب دورا هاما في تنمية اقتصاد البلاد، وذلك لأن إقليم الشرق كان أكثر اتساعا وثراء من الوسط والغرب، فقد ظل مصدر التصدير من خلال ميناء عنابة للعديد من البضائع[4].

وعليه فإن إقليم الشرق بموقعه الجغرافي المتميز وثروته الهائلة وحركته التجارية النشيطة وموارده الاقتصادية، بالإضافة الى الطاقة البشرية الهائلة، كانت أهميته كبيرة بالنسبة

---

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، المرجع السابق، ص، 09.

[2]- المرجع نفسه، ص، 10.

[3]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص، 10

[4]- المرجع نفسه، ص، 10.

للمستعمر، لما يقدمه من امتيازات متنوعة وفوائد مالية ومادية على أساسها انطلق المد الاستعماري الغير مبال بما ينشره فساد وخراب في البلاد[1].

1-2- قسمة عنابة:

عندما نتحدث عن التنظيم الإداري في قسمة عنابة يجب معرفة حدودها الادارية، حيث كانت دائرة عنابة سنة 1845م تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما: سهول مدينة عنابة وجبل إيدوغ، ويحد الدائرة من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق دائرة القالة وقبيلة الحنانشة، ومن الجنوب دائرة قالمة زرادزة ومن الغرب دائرة سكيكدة[2]، أما فيما يخص مساحتها فقد قدرت من طرف ضباط المكاتب العربية بـ: 275.038[3]، منها حوالي: 183.684 هكتار سهلية و71.390 هكتار جبلية[4].

والواقع أن إدارة الشؤون الأهلية في دائرة عنابة تتم عن طريق رؤساء الأهالي، كما هو الحال في الإدارة الإقليمية الأخرى، لأن المكتب العربي لا يعتمدون عليه لأنه لا يزال مجرد مؤسسة وصاية استعمارية تهتم بمصالح الاستعمار والحفاظ وإرساء السيادة الفرنسية من أجل الحفاظ على الوضع الراهن، فهم غير مهتمين بتغيير أو تحسين أوضاع القبائل بل المهم أن هذه القبائل تبقى خاضعة للطاعة بطريقة ما[5].

لذلك فإن دور المكتب العربي بعنابة ليس تحقيق ما يرغب به رؤساء السلطة العليا بعد إنشائه، بل محاولة اخضاع رؤساء القبائل لأن معظم هذه القبائل لم يتم غزوها، ولايزال بعضهم متمسكا بطبيعتهم وتركيبتهم ولهذا بقيت مصالح الإدارة الفرنسية مركزة على ترهيب رؤساء القبائل قصد ربح الوقت والإبقاء على الوضع الراهن[6].

---

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص، 11.

[2]- المرجع نفسه، ص، 95.

[3]- ينظر ملحق (04).

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص، 94.

[5]- المرجع نفسه، ص، 94.

[6]- المرجع نفسه، ص، 95.

لابد أن ضباط المكاتب العربية كانوا يحاولون بكل الوسائل تأهيل موظفين يخدمون السلطة الفرنسية ويخضعون لهم، غير أنهم واجهوا الكثير من الصعوبات في ذلك خاصة وأن المساس بالبنية الاجتماعية للقبائل بقيت تشكل مشكلة رئيسية، لذلك كان الهدف الأول لهم هو إسناد إدارة شؤون القبائل إلى عناصر يتقبلها ضباط المكاتب العربية[1].

وقد اعتمدت الادارة الفرنسية في الحقيقة على سياسة إدارية تندرج ضمن مخطط شامل يهدف إلى الحد من نفوذ رؤساء الأهالي الكبار، بل القضاء من ممارسة سلطتهم على القبائل وذلك بهدف السيطرة على كل تأثير لهم في أوساط الجماهير، فنجد على سبيل المثال أنه تم عزل "محمد بن يعقوب" الذي كان قائد سكان مدينة عنابة سنة 1836م، حيث اعتبره الفرنسيون العدو اللدود لهم، وقاموا بتعيين محله شخصية ضعيفة لكنها تخدم مصالحهم، وكان هذا الشخص "محمد الخزاري" وهو رجل حسب هؤلاء متحضرا جدا وعلى وعي تام بالأفكار الفرنسية، وكذلك قاموا بتعويض شيخ أولاد عطاوة بوهالي بالسيد بوقرة بن العربي الذي كان من خريجي الفيلق الثالث للمصابحية وغريبا عن هذه القبيلة[2].

ففي سنة 1848م، سعي ضباط المكاتب إلى استبدال قائد الإيدوغ (قبيلة جبلية بعنابة) الحاج بلقاسم بن أحمد بشخص آخر إلا أن السلطة العليا رفضت أي تغيير خشية أن يتحول هذا القائد إلى حزب معارض للاحتلال، وقد بين كل من الملازم الأول "فرديناند هيقونت" ورئيس المكتب العربي قلقهم من رؤساء الأهالي، حيث وصف إدارتهم للأهالي " بالإدارة السيئة" وكان المكتب العربي هو البديل لتلك الإدارة[3].

بعد ذلك حاول ضباط المكاتب العربية رسم وضع قائمة تفصيلية لقيادات ورؤساء الاهالي لدائرة عنابة وهذا ما تم بالفعل سنة 1850م وهذا ما يبينه الجدول الآتي[4]:

---

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص، 95.

[2]- المرجع نفسه، ص-ص، 96-97.

[3]- المرجع نفسه، ص-ص، 98-99.

[4]- المرجع نفسه، ص، 99.

القياد	القيادات	القبائل والعشائر
سي محمد خرازي	عنابة	خراطة– ريدس – عواودة – مروانة– شرفة– علمة – الخراشة – الوعلاسة – الخواطرة – الموالفة – أولاد بوعزيز– أولاد محمد – طلحة بني صالح
الحاج بلقاسم	الإيدوغ	سيدي عيسى– العيشاوة (الجبل، واد نب) حماندة – زاوة – عطاوة – تريعات– عرباون – عين عبد الله – حراملة – تاج موسى – صقاع – بني محمد – بني قشة – قرباس – جندل – بني مروان – تبكة – كواحلات– أولاد عطية – عين مقرة – عرب أولاد زيار)
سي محمد الصالح الشابي	الحنانشة	أولاد خيار – بني بربار – حامند– ويلان – اولاد دية – أولاد مسعود– اولاد بشيش – اولاد زايد– كسلنة – مشاحلة – ماهية – عواويد – أولاد علي – بن نصر – اولاد الشيخ – أولاد إدريس – عرب الدوارة
سي زيدان ولد النوي	زرادزة	زرادزة

إلا أنه مع بداية شهر سبتمبر عام 1851م تم وضع إجراءات جديدة من طرف السلطات العليا، من اجل تحويل إدارة قبيلتي الحنانشة والزرادزة من دائرة عنابة إلى دائرة قالمة وقد اعتبرها ضباط المكاتب العربية انها إجراءات حتمية يجب المساس بها، نظرا لقرب قبلتي الحنانشة والزرادزة إلى قالمة من الناحية الجغرافية وأيضا انهما ظلتا ترفضان دفع الضريبة بل واكثر من ذلك كانتا من بين القبائل التي ظلت مقاومة للاستعمار الفرنسي لذلك كان

مخطط مكتب عنابة يرمي إلى إضعاف قوتها وتكسير شوكتهما، وهكذا تم بالفعل نقل ادارة القبيلتين إلى مكتب قالمة بمقتضى قرار وزاري مؤرخ في 10 نوفمبر 1851م.[1]

وخلال شهر ديسمبر أشار تقرير تفتيش مكاتب قسمة عنابة حيث وجدوا حوالي 49 قبيلة بالقسمة خاضعة للمراقبة المباشرة لتلك المكاتب ومسيرة من طرف رؤساء الأهالي[2].

لم تتوقف الإدارة الفرنسية في هذا الأمر، بل قامت باتخاذ إجراءات أخرى خلال شهر سبتمبر 1852، متعلقة برؤساء الأهالي والقيادات والقبائل حيث وضعت العديد من التحولات مختصة في تحويل وعزل رؤساء القادة الأهالي وقد تمثلت في ما يلي[3]:

رؤساء الأهالي الذي تم تعيينهم	القيادات والقبائل
أحمد الطاهر ولد سديرة كان شيخا لأولاد بوعزيز	عين قائدا على قيادة عنابة
محمد أونيس صبايحيا	شيخ سراغمته
الصباحي الطاهر بن عمار	شيخ أولاد طلحة
محمد ولد سديرة خلف لشقيقه أحمد الطاهر	شيخ أولاد بوعزيز
الصبايحي عبد الله بن جيران	شيخ بني قايد
عبد الله بن زواوة الصبايحي علي بن حميدة	شيخ الزواوة شيخ للتريعات

[1]– صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق ،ص–ص، 99–100.

[2]– المرجع نفسه، ص، 100.

[3]–المرجع نفسه، ص، 101.

رؤساء الأهالي الذين تم عزلهم:
سي محمد خرازي قائد عنابة الذي أظهر فتور ولا مبالاة تجاه ثورة 1852م.
سي حمودة خرازي قائد سيبوس، تم عزله بعد إلحاق هذه المنطقة بقيادة عنابة.
بلقاسم بوقرة، شيخ دراغمنة ثبت تواطؤه في ثورة بني صالح، عزل
أحمد بن ابراهيم، قبيلة طلحة، أبعد ذلك لنفس السبب

وقد كان سبب التحولات التي قامت بها الإدارة الفرنسة أن ضباط المكاتب العربية تأكدوا بأن أولئك القادة أصبح ميؤوس منهم وأنهم لم يعودوا يقدمون خدمات لفرنسا، إلا أن كل تلك المحاولات كانت فاشلة في أغلب أوقاتها، في حين بدأ اتساع الإقليم المدني يسير بسرعة فائقة، وأصبح أغلبية القبائل يبحثون عن مصيرهم.[1]

أما فيما يخص دائرتي القالة وقالمة اللذان يعتبران من إحدى القيادات التابعة لقسمة عنابة، فقد كانت سياسة المخطط الإداري الاستعماري لضباط المكاتب تهدف للقضاء على رؤساء الأهالي والحد من قوتهم ثم السيطرة على البلاد، إداريا وسياسيا واقتصاديا، وذلك من خلال الاعتماد على رجال لديهم أفكار فرنسية تخدم السلطة[2].

وقد ركز ضباط المكاتب العربية على تحقيق الإدارة المباشرة وذلك من خلال استبدال معظم قادة الأهالي وتعويضهم بأشخاص يخدمون مصالح الإدارة الفرنسية[3].

ففي شهر أوت 1852 اقترح ضباط دائرة القالة إنشاء قيادة جديدة على الحدود التونسية من أجل القضاء على وحدة القبائل، لتصبح تلك القيادة تخضع لها العديد من القبائل لتمكن الإدارة الفرنسية السيطرة عليهم[4].

---

[1]– صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص، 108.

[2]– المرجع نفسه، ص، 108.

[3]– المرجع نفسه، ص، 105.

[4]– المرجع نفسه، ص، 106.

في حين اهتم ضباط مكتب قالمة بمشكلة الإدماج المتمثلة في دمج قبيلة الحنانشة التي ظلت غير خاضعة للنظام العام للإدارة الاستعمارية، فقد حاول النقيب " دلـور"Délor"رئيس مكتب قالمة إدخال بعض التحويلات في النظام السياسي والإداري لقبيلة الحنانشة[1].

وقد كانت قيادة قالمة تتألف من 3 قيادات[2]:

القياد	القيادات
أحمد صالح ولد الرزقي	الناظور
سي لخضر بن مراد	الجرفة
علي بن محمد	بني بولحسن

نظرا لمشكلة قيادة الحنانشة وضعت السلطات الاستعمارية خطوات أخرى لتطوير إدارة المكاتب العربية، فقامت بإنشاء ملحق عربي بمدينة سوق أهراس يهدف إلى مراقبة الحنانشة والسيطرة على أي حركة يمكن أن يقوم بها قادتها وقبائلها، وهذا ما سنتناوله في القسمة القادمة وهي قسمة سوق أهراس[3].

1-3- قسمة سوق أهراس:

تميز النظام الإداري الفرنسي في سوق أهراس بطابع التقدم والتدرج الشديدين، فقد كانت الفترة التي سبقت 1852م هي بداية التمهيد لإنشاء أول نظام إداري في المنطقة وكذلك تأسيس وجود عسكري بها، وهذا بعد أن ألحقت قيادة عرش الحنانشة بشعبة عنابة، كما سبق ذكره في قسمة عنابة، في هذا المبدأ كان لابد للسلطة الفرنسية أن تسعى لإنشاء أول مركز عسكري فرنسي دائم وهو ما تم بالفعل، حيث أسس هذا المركز بمنطقة سوق أهراس الواقعة

[1]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص، 109.

[2]- المرجع نفسه، ص-ص، 108-109.

[3]- المرجع نفسه، ص، 110.

على الحدود الشرقية للجزائر[1]، وأطلق عليه اسم " مركز سوق أهراس" وقد وكلت قيادته العسكرية إلى الملازم " لاسيرار"[2].

في حين اتخذ ضباط المكاتب العربية إجراءات ضرورية من أجل تحويل إدارة قبيلة الحنانشة من شعبة عنابة العسكرية إلى دائرة قالمة العسكرية، وذلك اعتبارا من شهر نوفمبر 1851، وقد يكون سبب ذلك هو **انتفاضة جوان 1852م**[3]، التي كانت دافعا رئيسيا للسلطات الفرنسية لتحويل سوق أهراس إلى ملحق مكتب عربي.[4]

بعد استكمال بناء الهياكل القاعدية للمركز العسكري في سوق أهراس تم تحويل المنطقة إلى ملحق عربي بين سنتي (1853-1855) فترة حكم ضباط المكاتب العربية، إذ حكم خلالها ضابطان مختصان في الشؤون العربية هما النقيب "دوفيليار"[5]، (5جانفي 1853-7 أفريل

---

[1]-ورتي جمال، **مواقف الجزائريين من الحرب البروسية -الفرنسية، 1870، 1871م، انتفاضة صبايحية عين قطار نموذجا** ، العدد09، الحجم05، مجلة الآداب والعلوم الانسانية، المركز الجامعي، سوق اهراس، دت، ص75..

[2]- ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر-منطقة سوق أهراس-نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، ج1، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009م، ص، 102.

[3]- كانت هذه الإنتفاضة حلقة من حلقات المقاومة في الجزائر التي شهدها النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث شملت معظم أنحاء شعبة عنابة العسكرية ويمكن ان نعزي أسباب هذه الإنتفاضة هو نشاط الطريقة الرحمانية الواسع في المنطقة، فقد قام مقدمها بالتنقل بين عنابة وقالمة وتبسة يحث الناس على الجهاد ومقاومة الإستعمار وكان التنسيق فيها بين الزعماء الأهالي ماثلا، فقد إنتقلت أحداثها في وقت وجيز من عنابة إلى سوق أهراس، وبلغ عدد المشاركين فيها من الأهالي 12.000 شخص، كانت بداية الهجوم من طرف الأهالي على المراكز الإستيطانية الفرنسية وكذلك الورشات الفرنسية، حيث تم حرق المركز الإستيطاني "بارل" (مدينة بلدية شيحاني حاليا" من طرف الأهالي وكذلك قتل رئيس المكتب العربي بعنابة والكثير من العمال الأروبيين، والاهم من هذا قام الأهالي بهجوم المفرزة العسكرية بسوق أهراس وبذلك فإن هذه الإنتفاضة قد نجحت في حشد معظم أعراش عنابة وسوق أهراس ضد الفرنسيين، ينظر ورتي جمال، المرجع السابق، ص-ص، 104، 105.

[4]-**وتي جمال، ضباط المكاتب العربية وكتابة تاريخ الجزائر، منطقة سوق اهراس نموذجا، مجلة القرطاس**، العدد التاسع، 2018، ص، 150.

[5]- هو **جوسلين دوفيليار** ولد في أورليانز في 29 نوفمبر 1811، شغل وظيفة قائد مكتب عنابة، ثم قائدا لدائرة سوق اهراس من جانفي 1853 إلى غاية 1854، ينظر ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر سوق أهراس** نموذجا، (1843-1900)، ص، 113.

1854) والنقيب "لوروكس"[1]، (7 أفريل 1854 إلى 8 أكتوبر 1856) وقد عملا على الاستعداد لصد كل انتفاضة قد تحدث في سوق أهراس.[2]

وكان على إدارة المكتب العربي إتباع بعض الوسائل لمنع أي انتفاضة والتي يمكن تلخيصها كالتالي[3]:

- **الناحية الدينية والسياسية:** اهتم ضباط المكتب العربية في ملحقة قسمة سوق أهراس بالراي العالم للأهالي وخاصة مقدمي الطريقة الرحمانية في المنطقة ففي سنة 1855 سجل تقرير شهر أكتوبر ما يلي: " لا يوجد بمقر الملحقة أي مسجد ولكن الزوايا منتشرة في الجهة منها زاوية أولاد عيسى، زاوية أولاد سنان، زاوية الكبابسة وبعض الفرق التابعة لزمالة القايد وكذا فرقة أولاد مومن ينبغي مراقبة الفرق التي توجد بها هذه الزواي ..."[4]

- **منطقة الأهالي:** عمل ضباط المكاتب العربية على وضع بعض التغيرات في إدارة الأهالي الذين أظهروا نوعا من المعارضة لسلطة الإدارية الفرنسية بالمنطقة سنة 1853م، حيث قاموا بإتخاذ العديد من الإجراءات للصد والقضاء على أي ثورة في حالة وجودها ومن بينها هذه الإجراءات[5]:

- **عزل شيخ محايا:** قامت السلطات الاستعمارية بعزل شيخ فرقة المحايا عمار بن مبروك سنة 1853م، لأنه لم يكن يوالي الإدارة الفرنسية ولاء تاما، لذلك صدر قرار بعزله في 07 سبتمبر 1853م، وعوض بالباشا بن صالح بنفس النوع، وكان الشيخ الجديد قد وقف بجانب سلطات الإدارة الفرنسية خلال انتفاضة 1852.[6]

---

[1]– **لوروكس**، قائد دائرة سوق اهراس من أفريل 1854 إلى ديسمبر 1855، ينظر ورتي جمال، نفسه، ص، 113.

[2]– ورتي جمال، المرجع السابق، ص، 111.

[3]– المرجع نفسه، ص، 111.

[4]– ورتي جمال، **ضباط المكاتب العربية وكتابة تاريخ الجزائر، منطقة سوق أهراس أنموذجا**، المرجع السابق، ص، 151.

[5]– المرجع نفسه، ص، 151.

[6]– المرجع نفسه، ص، 151.

- **التحذير من إمتداد نشاط التأثر بوبغلة:**

برز نشاط بوبغلة عندما انتقل بصعوبة إلى سوق الودية يوم 18 أبريل وهناك اقترب من واد الساحل وقام بعدة هجومات واستولى على العديد من الأسلحة فاصطدم بقوات الضابط الفرنسي، بعدها قامت السلطات الفرنسية بحصره مع بداية سنة 1853م[1].

الامر الذي أدى بقائد دائرة قالمة العسكرية المقدم "ويبان" بمراسلة قائد ملحقة سوق أهراس بتاريخ 03 مارس 1858 يأمره باتخاذ تدابير من أجل القبض على بوبغلة إذ ما حاول اللجوء إلى سوق أهراس خوفا من تكرار انتفاضة جوان 1852م، حيث قدم هذا له كل الطرق التي يجب أن يلقى بها القبض عليه، فقد جاء في مراسلته ما يلي: " من خلال رسالة سرية بتاريخ أول مارس أبلغني العميد قائد فرقة قسنطينة بأن بوبغلة محرض منطقة القبائل والمتخفي في زي درويش قد قطع واد الساحل ودخل بمفرده عند بني عباس، أنه يكتب الحجاب ووصفات طبية للمرضى وأخيرا عاد إلى مهنته الأولى ونظن أنه يعمل من أجل الوصول إلى الشرق"[2].

حيث قدم له تعليمات للقايد صالح للبحث عنه بل وأكثر من ذلك راسل كل قيادة دائرة قالمة العسكرية مواصفاته وصفاته (متوسط القامة، جد سمين ووجهه عريض وذو شفتين، ...) لكن دون ان يذكر اسمه وذلك تفاديا لإثارتهم وقناعة تامة في الإلحاح على توقيفه[3].

وبالتالي فإن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الإدارة الفرنسية بينت تخوفهم من أي فوضى يمكن أن يحدثها رد فعل للأهالي المعارضين لها خاصة وان قاضي أولاد خيار محمد الصالح الخياري كان قد دفع هذا العرش إلى الثورة على المحتل خلال انتفاضة 1852م[4]، ولذلك جاء قرار عزل شيخ محايا عمار بن مبروك، دون أن ننسى دور الطريقة الرحمانية

---

[1]– يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص، 117.

[2]– ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسي ،المرجع السابق**، ص، 111.

[3]– المرجع نفسه، ص، 112.

[4]– نفسه، ص، 112.

في هذه الانتفاضة (حيث ركزوا مقدموها على الدعوة للجهاد) وهذا ما جعل قائد دائرة قالمة العسكرية يحذر قائد ملحقة سوق أهراس العسكرية من احتمال امتداد نشاط بوبغلة إلى منطقة سوق أهراس والتصدي له بكل الوسائل[1].

دعمت المكاتب العربية في منطقة سوق أهراس الحركة الاستيطانية، وكان أول بداية الاستيطان سنة 27 ديسمبر 1853 عندما وجه الأخوين غاسكو " Gasco" اللذان كان يسكنان بقالمة طلبا إلى النقيب دوفيليان قائد ملحقة سوق أهراس بتاريخ 27 ديسمبر 1853 بمنحهما قطعة أرض بمساحة 90 آرا لإقامة طاحونة على ضفة وادي الزرقاء، فكان ذلك أول بداية استيطان بسوق أهراس.[2]

أما فيما يخص المشاريع التي تم إنشاؤها في المنطقة من طرف الإدارة الفرنسية كان أهمها[3]:

- إنشاء شبكة من الطرق تربط مقر الملحقة بعرش أولاد ضياء وكذا نحو وادي مجردة وقالمة وخميسة.
- محاولة تأسيس أول مركز استيطاني، حيث اقترح سهل تيفاش الواقعة على بعد 30كم جنوب غرب سوق أهراس مكانا لإقامته.

إلا أنه تم إلغاء هذا المشروع إلى موضع المدينة القديمة **طاغاست** وذلك من أجل ضمان تهدئة تامة للوضع كون هذا المكان يتوسط أعراش المنطقة فقد كان عرش الحنانشة من الغرب وأولاد خيار من الجنوب وويلان من الشرق وأولاد ضياء من الشمال وكان مقر قايد الحنانشة الذي يجمع تحت سلطته كل هذه الاعراش سوق أهراس.[4]

---

[1]- ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسي، المرجع السابق**، ص112.

[2]- المرجع نفسه، ص 113.

[3]- المرجع نفسه، ص،114.

[4]- المرجع نفسه، ص، 113.

1-3-1- التقسيم الإداري لدائرة سوق اهراس سنة 1855:

لتسهيل عملية التحكم على عرش حنانشة نظرا لما تميزت به المنطقة من اتساع المجال الجغرافي وكذا التنوع السكاني لها، قامت الإدارة الفرنسية سنة 1855م، بتقسيم العرش إلى ثلاث قيادات جديدة وهي: الحنانشة، اولاد خيار واولا ضياء، وتم تحويل سوق أهراس إلى دائرة عسكرية.[1]

وقد ضمت كل قيادة فروع وعين عليها شيوخ تحت إدارة قايد، فقد بقي القايد أحمد صالح ابن الرزقي قايدا على الحنانشة، في حين تم تعيين ابراهيم ابن الحاج قايدا على عرش أولاد ضياء وكان من عائلة رزقي، كما عين سي منصور قايدا على عدة فرق وأعراش، وذلك كما يلي[2]: (أخذت نموذج العرش الحنانشة وعرش اولاد خيار)

قيادة عرش الحنانشة: ضمت قيادة عرش الحنانشة الفرق والاعراش التالية: [3]

قيادة عرش الحنانشة		أحمد صالح ابن الزرقي	
العرش	فرق الشعرش	الزعماء الأهالي	عدد الخيام
الحنانشة	الديابسة	محمد الصغير	150
	بني ياحي	محمد الصالح	100
	النبايل	المناعي بن علي	110
	الدائرة	علي الدريدي	160
أولاد سي عيسى	أولاد سي عيسى	محمد بن يليمان	150
بني باربار	بني باربار	عمار بن صالح	250
المشاعلة	المشاعلة	محمد بن التومي	100

[1]- ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسي، المرجع السابق**، ص-ص، 114-115.

[2]- المرجع نفسه، ص، 116.

[3]- المرجع نفسه، 116.

عرب الدهوارة	عرب الدهوارة	مسعود بن التومي	130
أولاد الشيخ	أولاد الشيخ	رابح بن عبد الحفيظ	100
العوايد	العوايد	علي بن علي	150
المقانعة	المقانعة	العربي بن خميس	200
المحايا	المحايا	الباشا بن صالح	300
مجموع الخيام		2400	

إن ما تبين من هذا الجدول هو التقسيم الجديد لعرش حنانشة القريب من المركز العسكري سوق اهراس إلى فرق لا تنتمي إلى عرش الحنانشة كالديابسة المنحدرين من بوسعادة والدايرة والنبايل وبني ياحي المنحدرين من تونس وهذا كله تخوفا من ظهور إنتفاضة جديدة يمكن تقبلها من طرف الحنانشة لهذا كان هدف السلطات الإ ستعمارية هدم البنى السياسية والإجتماعية للمنطقة[1].

قيادة عرش أولاد خيار صمت قيادة عرش أولاد خيار الفرق والأعراش التالية[2]:

قيادة عرش أولاد خيار		**القايد سي منصور**	
العرش	**فرق الشعرش**	**الزعماء الأهالي**	**عدد الخيام**
أولاد خيار	أولاد سيكياس	سليمان بن عمر	250
	العرارة	عمار بوبكر	80
	المراهنة	معمر بن ابراهيم	150
	العيايدة	محمد بن ذيب	200

[1]– ورتي جمال، المرجع السابق، ص، 117.

[2]– المرجع نفسه، ص، 118.

ويلان	الخضارة	ابراهيم بن الحاج	150
	أولاد غنيم	صالح بن خليفة	40
	العوالمة	محمد بلعمري	25
الهمامة	الهمامة	علي بن عثمان	100
أولاد مومن	الحشايشية	بلقاسم علي	70
	أولاد مرزوق	الصخري بن عمر	40
	الحدادة	لخضر بن منصور	80
مجموع الخيام			1185

لقد شملت قيادة عرش أولاد خيار من الناحية الجغرافية مجالا كبيرا، ممتدا من الحدود التونسية التي لم تكن محددة إلى المركز العسكري الفرنسي سوق أهراس، أما من الناحية الاجتماعية فقد ضمت إلى جانب أولاد خيار المنحدرين من الاوراس عناصر عربية، وكذا بعض الأعراش الممتدة داخل الجزائر وتونس لعرش الهمامة[1].

1-3-2- التقسيم الإداري لدائرة سوق أهراس سنة 1855-1859:

عرفت هذه الفترة الممتدة بين سنتي 1856-1859 هيكلة جديدة للأعراش في منطقة سوق اهراس، كان فيها ضباط المكاتب العربية الأداة المنفذة لهذه السياسة، حيث تم تقسيم الاعراش الثلاثة: الحنانشة، اولاد خيار، اولاد ضياء" وفصلها عن بعضها ويمكن أن نبين القيادات الجديدة التي تم إنشاؤها في النقاط التالية[2]:

- **قيادة عرش ويلان:** الذي تم فصله عن عرش اولاد خيار وكان قائد لهذا العرش، ثم تم تعيين أحمد بن دهماني من عائلة الرزقي كقائد أعلى هذا العرش[3].

---

[1]- ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسي**، المرجع السابق، ص، 118.

[2]- المرجع نفسه، ص، 121.

[3]- المرجع نفسه، ص، 121.

- **قيادة عرش الصفية:** الذي تم فصله من عرش الحنانشة، حيث أسندت الرئاسة هذا العرش إلى الصباحي، صالح بن رحال، وكانت المناطق التي فصلت من قيادة عرش الحنانشة واقعة غرب منطقة سوق أهراس وعلى طريق الإمداد الرئيسي الرابط بين سوق اهراس وعنابة وبين سوق أهراس وقالمة[1].

- **إلحاق قيادة عرش المخاتلة بدائرة سوق اهراس العسكرية:**

(المخاتلة عرش تابع لقسنطينة)

في سنة 1859م ثم إلحاق عرش المخاتلة بدائرة سوق اهراس العسكرية وذلك لأنه قريب من المنطقة خاصة من الناحية الجغرافية وأيضا لتامين طريق المواصلات الرابط بين دائرتي سوق أهراس وتبسة العسكريتين.[2]

كذلك اتبعت الإدارة الفرنسية سياسة أخرى قصد بسط نفوذها وسيطرتها التامة والكاملة على المنطقة، فقامت بتقسيم الأعراش إلى عدد من الفرق على واحد منها شيخ وكان بعض هؤلاء الشيوخ لا ينحدرون من المنطقة، وكان التعيين يتم على أساس خبرة ضباط المكاتب العربية[3].

لأن إدارة المكاتب العربية تشتغل من خلال رؤساء الأهالي كوسطاء بينها وبين القبائل التي يقودونها[4]، قد اخذ هذا المبدأ نجاح مع عرش أولاد خيار وذلك بسبب أن ضباط المكاتب العربية كانوا على علم بعادات وتقاليد أهالي عرش أولاد خيار، المنحدرين من الأوراس الشرقي[5].

---

[1]– ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسي**، المرجع السابق، ص، 121.

[2]– المرجع نفسه، ص، 121.

[3]– المرجع نفسه، ص–ص، 121 – 122.

[4]– صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص، 85.

[5]– ورتي جمال، المرجع السابق، ص، 121.

وبالتالي مع نهاية سنة 1856م تم إنشاء مكتب عربي من الدرجة الثانية في دائرة سوق أهراس العسكرية وكان هذا المكتب تابع لشعبة عنابة العسكرية التابعة هي الأخرى لإدارة الشؤون العربية على مستوى مقاطعة قسنطينة وهذا ما يبينه الشكل الآتي[1]:

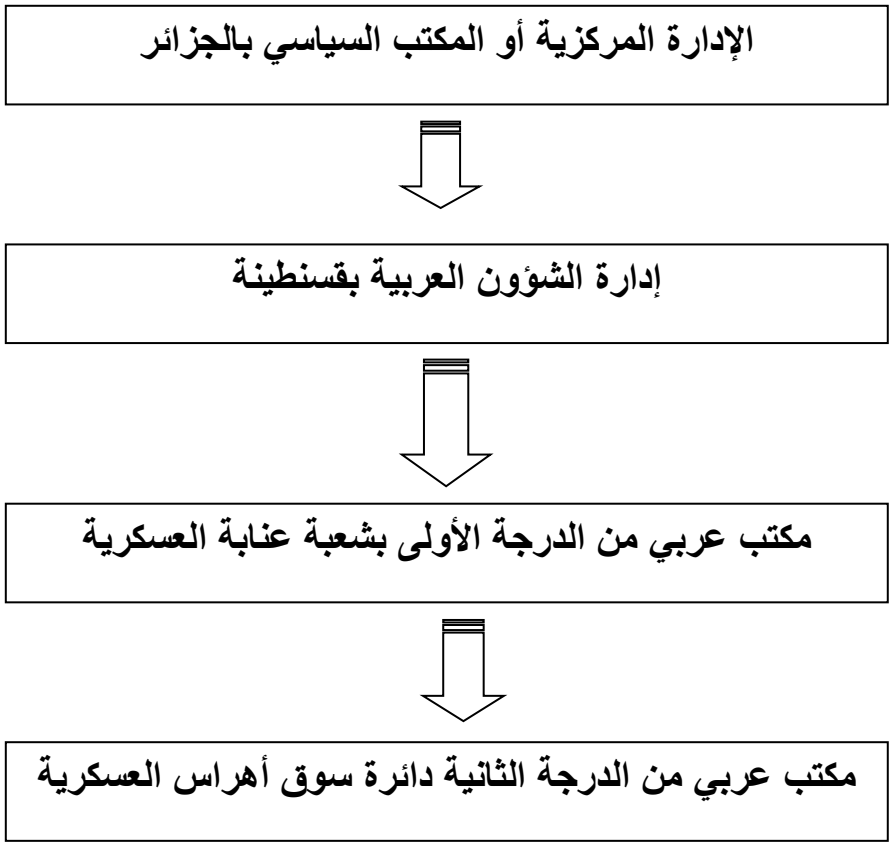

إلا أن السياسة التي اتبعتها السلطة الاستعمارية في المنطقة من سنة 1855 حتى 1857 أظهرت بعض الفشل خاصة وان سلطة الأجواد ما زلت تتمتع بقدر كبير من نفوذها وقوتها[2].

بعد ذلك ظهرت العديد من عمليات الاغتيال من طرف أهالي القبائل الذين رفضوا نظام الإدارة كاغتيال شيخ العوايد واغتيال شيخ أولاد مومن وأيضا العقيد برست[3].

[1]– ورتي جمال، **تطور نظام الادارة الفرنسي**، المرجع السابق، 122.

[2]– المرجع نفسه، ص، 122.

[3]– المرجع نفسه، ص–ص، 122–123.

من ناحية اخرى نجد عملية التمرد التي قام به القاضي أحمد صالح الخياري الذي لعب دور كبير في دفع أولاد خيار إلى انتفاضة جوان 1852 والذي اعتبر عمل كبير في محاولة القضاء على الإدارة الاستعمارية[1].

بعد كل الأحداث تبين أن سلطة الأهالي مازالت محافظة على تركيبتها الاجتماعية والسياسية رغم محاولة الادارة الفرنسية القضاء عليها، فقد عملت مرة أخرى على هدم بنى مجتمع المنطقة وذلك من خلال تقسيم الأعراش وهذا ما تبين في سنة 1859، حيث أصبحت دائرة سوق أهراس تضم خمسة قيادات أعراش وهي[2]:

القياد	القيادات	الفرق والعشائر
الكبلودي بن الطاهر الرزقي	**الحنانشة**	الزمالة، الزعرورية، تيفاش، أولاد سي عيسى، الدبايسة
أحمد بن الدهماني	**ويلان**	أولاد غنيم، الدايرة، النبايل، بني ياحي، الحدادة، الخضارة،
صالح بن رحال	**الصفية**	المقانعة، العوايد، عرب الدهوارة، المحايا، أولاد شيخ دوارسي، زروق
ابراهيم بن مالك	**أولاد خيار**	العيايدة، الهمامة، المراهنة، أولاد سكياس، بني ربار، العرارة.
ابراهيم بن الحاج	**أولا ضياء**	أولاد ضياء، أولا سيخ

[1]– ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسي**، المرجع السابق، ص، 123.

[2]– المرجع نفسه، ص–ص، 124–125.

أحمد بن عثمان	**المحاتلة**	أولاد سي موسى، أولاد أحمد، أولاد بلقاسم، أولاد رزق الله، أولاد الحاج، ولاد سباع، أولاد سي سعيد

لقد كانت كل هذه الهيكلة تهدف إلى مراقبة الأهالي أكثر فأكثر، فقد كان التقسيم الجديد يهدف إلى تحقيق الاعمال الإدارية التالية[1]:

- تحقيق مراقبة دائمة ومستمرة للأهالي عن طريق استحداث منصف كبير الفرقة.
- ان هذه الفرق كانت عاملا مساعدا في إنشاء الفرق المشكلة للدواوير التي انبثقت عن قانون سيينا تيوس كونسيلت 1863[2]،
- ان هذه الجماعات المعينة من طرف الادارة الفرنسية كانت تمهيدا لإنشاء الجماعة المنتخبة التي أقرها قانون سيناتيوس كونسيلت 1863.
- أن هذا التنظيم سيتيح للإدارة الفرنسية فيما بعد فرصة إدارة الأهالي وإنشاء الألقاب العائلية فيما بعد وهو ما تحقق بالفعل، فنجد على سبيل المثال لقب جلايلية الذي يكون انشق من فرقة الجلايلية بعرش ويلان[3].

لكن في شهر أفريل 1865 بعد ان قررت سلطة الإدارة الفرنسية إلغاء الإدارة المدنية في قالمة والعودة إلى الإدارة العسكرية من جديد، (اذ انه تم إعادة تشكيل دائرة قالمة)، الأمر الذي أثر على دائرة سوق اهراس العسكرية، حيث تقلصت حدودها بعد أن تم فصل قيادة الناظور عنها وأيضا تم إعادة فرقتي الكسالنة وأولاد علي بن ناصر من عرض أولاد ضياء، وكذا فرقتي القعامزة والزمالة من عرش الحنانشة إلى الإدارة العسكرية[4].

---

[1]– ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسي ،المرجع السابق** ، ص، 142.

[2]– المرجع نفسه، ص، 142.

[3]– المرجع نفسه، ص، 143.

[4]– المرجع نفسه، ص، 146.

من جهة اخرى نجد أن هذه الفترة الممتدة بين سنتي (1860-1865) في المنطقة الغربية من دائرة سوق اهراس، قد امتازت بازدياد نفوذ القياد، فقد دلت شكاوي أهالي عرش اولاد سي عفيف الموجهة إلى ضباط المكتب العربي بـ: سوق اهراس "فريول" عن استغلال القايد أحمد الزين للأهالي حيث كان يقوم بطردهم من أراضيهم، ويمنحها لمساعديه، كما كان يفرض الخطية على بعض أهالي العرش.[1]

أما المناطق الأخرى من دائرة سوق أهراس فقد تمت فيها تغييرات في زعماء الأهالي، فقد عزل القايد الكبلوتي قايد عرش الحنانشة سنة 1865م، وتم تعويضه بالقايد أحمد بن الدهماني قايد عرش ويلان السابق، في حين أسندت قيادة عرش ويلان إلى القايد أحمد الشريف بن مراد، وعليه فإن السياسة الفرنسية شهدت تحولا ملحوظا خلال هذه المدة، حيث أصبحت غاية السلطات الفرنسية هو استغلال الأرض ونزع الملكية للأهالي ومحاولة ضم زعماء الأهالي بإعطائهم مساحات منها لضمان ولائهم.[2]

وهكذا خفت حدة سياسة ضباط المكاتب العربية، إذ تم تعيين ضباط على رأس دائرة سوق أهراس العسكرية لم يسبق لهم أن عملوا في المكاتب العربية مثل: الضابط هنري نونانم« Henri Nenname» ، فيليكس مارشال « Felixe Marchale »، واودان « Audin »، وكان ذلك تماشيا مع أهداف السياسة الفرنسية في هذه الفترة، فقد وصل عدد الأوروبيين المستقرين بالمركز الإستيطاني سوق أهراس، إلى عدد مكن السلطات الفرنسية إلى تحويل سوق اهراس إلى بلدية ذات صلاحية كاملة سنة 1861 .[3]

تحويل دائرة سوق أهراس من دائرة عسكرية إلى إدارة مدنية (1860-1865):

مع بداية سنة 1860 قررت السلطات الادارية الفرنسية اتخاذ الإجراءات الجديدة بتحويل جزء من سوق أهراس العسكرية إلى الإدارة المدنية، بعد ان أصبحت سوق أهراس مركزا

---

[1]- ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسي**، المرجع السابق، ص، 146.

[2]- المرجع نفسه، ص، 146.

[3]- المرجع نفسه، ص، 146.

استيطانيا (سبتمبر 1858)، إبان الفترة التي كان فيها الاستيطان الأروبي بالمنطقة، وذلك بإصدار مجموعة من القرارات والمراسيم التي تهدف إلى استكمال هدم بنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبداية الهيكلة الرسمية للمعمرين في التنظيمات البلدية[1].

وكان من بين تلك المراسيم 'مرسوم 25 فيفري 1860" الذي تم بموجبه " تحويل جزء من دائرة سوق اهراس العسكرية إلى الادارة المدنية" وكذلك إلحاق عرش الناظور بالاستثناء 25 خيمة من عرش الناظور تم تحويلها إلى الادارة المدنية، بدائرة سوق اهراس العسكرية، وكذا تم انشاء مشيخة حديثة من خلال تجميع فرق بني مرمي وبعض الفرق من عرشي الخزارة وبني ورزدين الغير خاضعة إلى إدارة مدنية[2].

بعد إلغاء الإدارة العسكرية في سوق اهراس تم تغيير حدود المنطقة جغرافيا، فقد ضمت إليها قيادة عرش الناظور والمشيخة المستقلة بني مرمي، كما تم تحويل إدارة فرقتي الكسالنة واولاد علي بن ناصر اللتين كانت تابعتين لعرش أولاد ضياء وكذا فرقتا القعامزة والزمالة إلى إدارة المدنية بعرش الحنانشة[3].

2- ردود الفعل على المكاتب العربيـــة:

2-1- رد فعل رجال الدين على المكاتب العربية:

نجد أهمها مواقف الطرق الصوفية التي تمكنت من الحفاظ على الإسلام في عصر الجهل والظلمات، فقد قاوم رجال الدين الاستعمار وحاربوه بكل ما أوتوا من قوة[4]، وعليه فقد شكل التطور المريع لنظام الطريقة الرحمانية هاجسا حقيقيا للإدارة الاستعمارية، فقد عجزت على إيجاد حل للحد من تطور هذه الحركة وكان من بين رجالها وأهمهم الحداد، المقراني، ...إلخ، كما عجزت الادارة الاستعمارية على التصدي لهذا التيار الذي سرعان ما اتخذ أبعاد

---

[1]- ورتي جمال، **تطور نظام الإدارة الفرنسي**، المرجع السابق، ص، 144.

[2]- المرجع نفسه، ص، 144.

[3]- المرجع نفسه، ص، 144.

[4]- أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، المرجع السابق، ص، 375.

خطيرة وسبب فشل الإدارة الفرنسية في القضاء على الطريقة الرحمانية التي كان قد اعتمد شيوخها على العمل السري في جهادهم[1].

كما نجد أيضا الطريقة التيجانية والتي بالرغم من محاولة الإدارة الاستعمارية القضاء عليها، إلا أن إتباعها ومقدميها لا سيما في تلمسان كانوا يوزعون مناشير ضد الاحتلال الفرنسي للأهالي، من أجل دعوة الناس لمقاطعة الإدارة الفرنسية، استنادا إلى التحقيق الذي قام به النقيب بوتان مسؤول المكتب العربي، واهم هؤلاء المقدمين نجد سي الطاهر أبو الطيب مقدم الزاوية التيجانية بتلمسان[2].

2-2- ردود فعل المعمرين على المكاتب العربي:

أثبتت المكاتب العربية من خلال المهام التي أوكلت لضباطها أن لها العديد من الإيجابيات وباعتبارها مؤسسة تعد همزة وصل بين الأهالي والسلطة العليا في العديد من المجالات، كالقضاء الشرطة، الضرائب، التعمير والمراقبة المستمرة للقبائل[3].

وفي بداية نظام المكاتب ظهرت مجموعة من الضباط تميزو بذكاء عميق تجاه الواجب المخول لهم واستطاعوا تحقيق الأمن والاستقرار[4]، كما كانوا يتخذون كل الإجراءات من اجل استصلاح الأراضي وتنمية المياه وبناء الطرقات[5].

كل ذلك زاد في نفوذهم وفتح باب الحرية في التصرف دون الرجوع إلى السلطات العليا، ذلك بقناعة من الضباط الساميين الذين كانوا بحاجة إلى ضباط المكاتب العربية من أجل أن

---

[1]- يوسف التلمساني، المرجع السابق، ص، 232.

* **التيجانية**، مؤسسها سي أحمد بن مختار بن سليم التيجاني (1782-1781).

[2]- يوسف التلمساني، المرجع السابق، ص، 233.

[3]- Victor Foucher, Bureaux arabes en Algéruie, Librairie international, Paris, 1858, P,14.

[4]- شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاحتلال**، المرجع السابق، ص، 572.

[5]- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين**، المرجع السابق، ص، 171.

يوفروا لهم المعلومات وان تحل مشاكل الأهالي دون استغلال السلطات العليا بها لأن شغلها الشاغل هو الحرب وعمل الجيش.[1]

وبهذا أصبحت المكاتب العربية بمثابة الوصي على الأهالي وتدافع على حاجتهم أمام المعمرين، حيث أصبح هنا ضابط المكتب العربي بمثابة السلطان[2]، وأصبحت مهمتها إدارية أكثر فأكثر أو بالأصح حكومية، وجراء اتصالها الدائم مع الأهالي اعتبرت نفسها وصية بهم، لكن بالرغم من كل اطلاعها المستمر على حياة الأهالي إلا أنها لم تسمح بأي تطور، بل أرادت أن تجعل من حياتهم مطابقة لحياة الفرنسيين، كالفلاح أرادت أن تجعل منه مزارعا بنفس صورة المزارع في فرنسا[3].

كما كان هدفهم الرئيسي هو تجريد الجزائريين من أملاكهم، ومنذ ذلك تحول المكتب العربي إلى عدو لدود، ونتيجة ذلك دخل البعض من ضباط المكاتب العربية في نزاع مع المعمرين[4].

بدأت المكاتب العربية تعرف تراجعا ونقدا حيث أصبح يعين على رأسها ضباط شبان عرفوا بولعهم بالعمل الإداري مما دفعهم إلى ممارسة سلطة طغى عليها الجور والظلم، قاموا بالعديد من التجاوزات منها: إنشاء صناديق سوداء من اجل الثراء الغير الشرعي، وجمع الأموال من اجل الإنفاق على حاجياتهم الشخصية، وتسديد ديون القمار[5].

ولم تكتفي بذلك بل جعلت من العنف وسيلة رئيسية للسلطة، وأنهكوا عاتق الأهالي بالضرب والتعذيب بالعصي حتى الموت. كما أدى هنري ديدي « Henri Didier » مساعد النائب العام بالجزائر بشهادة منه ان " ثمانية أو عشرة أشخاص من بينهم إمرأة عجوز وطفل في

---

[1]– محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين**، المرجع السابق، ص، 171.

[2]– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص، 558.

[3]–المرجع نفسه، 558.

[4]– محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين**، المرجع السابق، ص، 171.

[5]– المرجع نفسه، ص، 172.

العاشرة" أبيدوا عن آخرهم كما برهن جول فافر « Jules Fevre » بأن الجرائم والتعسف كانوا القاعدة وأنهى كلامه بجملة كان لها صدى كبير: "لو حاكم المكتب العربي بتلمسان جميع المكاتب العربية لكان من الأفضل إلغاؤها بسرعة أو إصلاحها إصلاحا جذريا"[1].

وبدت المكاتب العربية كأنها حققت الإنتصار لكنها فقدت مصدقيتها، وفي سنة 1859 صرح فو « Voulx» الرئيس الاول لمحكمة الإستئناف في جلسة إفتتاح الدورة الضائية بالجزائر " بأن الظام والإضطهاد اللذين مارسها الضباط على الأهالي، كان الهدف منه إحداث الشغب[2]".

بالرغم من أهمية هذه المكاتب العربية والدور الكبير الذي لعبته لصالح السيطرة الفرنسية، إلا أن المستوطنون في الجزائر ناصبوها العداء، وحاولوا القضاء عليها لأنها كانت في نظرهم عثرة في طريق فرض سيطرتهم السياسية والإدارية على البلاد[3]، كما جلبت لها سخطهم عليها دون أن تتمكن من جلب الأهالي إليها لأن القادة لم ينسوا الإهانات التي تعرضوا لها رغم الخدمات التي كانوا يقدمونها[4].

فقد كانت التهمة الموجهة إلى المكاتب العربية من طرف المعمرين هي تأخير عمليات الإستيطان تدريجيا وكذا تأسيس الملكية الفردية، كما ظلوا يعتبرون ضباط تلك المكاتب يحظون سلطة واسعة الصلاحيات في غدارة البلاد ولا تخضع إلى آية مراقبة، فقد كانت الفكرة الرئيسية للمعمرين تتلخص في الإدماج القانون العام، النظام المدني، والمقصود من ذلك هو معارضتهم للمكاتب العربية والإدارة العسكرية[5].

---

[1]– شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاحتلال**، المرجع السابق، ص–ص، 564، 565.

[2]– المرجع نفسه، ص–ص، 556، 557.

[3]– يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دط، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009، ص، 164.

[4]– شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص، 557.

[5]– صالح فركوس، **إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء الشرق البلاد**، المرجع السابق، ص–ص، 176، 177.

وعليه قام المعمرون بمهاجمة المكاتب العربية بشدة وكذلك النظام العسكري، وذلك من خلال كتاب لهم بعنوان: " **العرب والمكاتب العربية**" فهو عبارة عن نقد لاذع لها والمطالبة بزوالها وذهابها، فقد جاء فيه ما يلي: " ما دامت المكاتب العربية لا تزال بتقاليدها السيئة وإجراءاتها الغير العادلة، تمسك زمام البلاد وتضع يدها على كامل دواليب السلطة، فإننا لا يسعنا سوى مواصلة ممارسة اللا–عدل تجاه العرب[1]".

وبالفعل استقلالهم في تسيير شؤون الجزائريين وتجاوزاتهم أدت إلى وقوع ضباطها في أخطاء فادحة استغلها المعمرون واتخذوها ذريعة لنقد نظام المكاتب العربية ومهاجمتهم عن طريق الصحافة والشكاوي الموجهة إلى الحكومة الفرنسية.[2]

وقد وجهوا لها العديد من الانتقادات أيضا على أنها تدخلت في عرقلة ترقية بعض من الجنود الفرنسيين بغية استغلالهم في الإدارة المحلية وتضل أهم نقطة التي زادت في حدة الصراع العسكري المدني، لأنهم راو منها عقبة وجراء الحملات التي نظمها المعمرون هذه المكاتب العربية لأنها تسببت في الكوارث التي أصابت البلاد، وتراجع القضاء وحالة الانحلال الخلقي التي مست موظفيها، وأيضا باعتبارها السبب الأول الذي دفع الأهالي إلى الثورة والعصيان سواء في الأربعينات أو الستينات، وعليه فإن هذه الانتقادات أدت إلى وضع لجان تحقيق خلال 1866 و1869 انتهت في الأخير بحلها[3].

2–3– مصير المكاتب العربية:

بالرغم من الأدوار التي تولاها ضباط المكاتب العربية لصالح السلطة الفرنسية[4]، وكذلك قوة نفوذهم إلا أن اشتد الصراع بين العسكريين والمدنيين، فبالنسبة للمدنيين يتعلق الأمر بتحطيم المكاتب العربية التي تعين اتساعهم في الحصول على أراضي الجزائريين، أما العسكريين

[1]– صالح فركوس، **إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء الشرق البلاد**، المرجع السابق، ص، 177.

[2]– فاطمة حباش، **المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري**، المرجع السابق، ص–ص، 77.

[3]– المرجع نفسه، ص–ص 77–78.

[4]– المرجع نفسه، ص، 388.

فهم يرون أنفسهم ضامن الأمن الذي لا رقابة عليه، وفي خضم هذا الصراع أخذ كل طرف يبحث عن نصيره، فلقد شعر العسكريون أنهم أقرب إلى القادة الجزائريين الذين احترموهم أكثر من المدنيين الأوروبيين بالنسبة لهم، وان المدنيين لم يسببوا لهم إلا الاضطرابات[1].

حيث كان ضباط المكاتب العربية هدف للشتائم والاتهامات من طرف المعمرين على أنهم كانوا يعملون على الزيادة في ثرواتهم على حساب الأهالي، وان المكاتب كانت تشجع على اندلاع الثورات المحلية[2].

فلقد زادت شدة الاتهام وتحميل مسؤولية كل ما يقع في الجزائر إلى مؤسسة المكاتب العربية، ونتيجة الضغوطات من طرف المعمرين على الحكومة تم إصدار قرار 24أكتوبر الذي نص على ما يلي:

- تجنيس اليهود الجماعي.
- إخضاع الأهالي للمحاكمة الفرنسية.
- إلغاء النظام العسكري وإقامة حكم مدني[3].

وبعد سقوط نابليون الثالث أدى ذلك إلى تخلصهم من النظام العسكري الذي كان عقبة أمامهم، وبذلك انفتح الطريق أمام المعمرين بعد إعلان الجمهورية الرابعة لبسط نفوذهم وسيطرتهم على الأهالي.[4]

وعليه فقد تمكنوا من تحقيق أهدافهم وهي إلغاء المكاتب العربية وتحويل سلطاتها وصلاحيتها إلى رؤساء البلديات المدنيين، وهذا التوجه الجديد للسياسة الاستيطانية في الجزائر، برز بفضل المرسوم الصادر في 08 أوت 1868، الذي ألغى المكاتب العربية،

---

[1] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين**، المرجع السابق، ص، 63.

[2]– صالح فركوس، **إدارة المكاتب في ضوء الشرق البلاد**، المرجع السابق، ص، 63.

[3]– يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق ص، 28.

[4]– عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، المرجع السابق، ص، 177.

وفي سنة 1870 جاءت المراسيم التي نقلت السلطة السياسية من يد المكاتب العربية والعسكريين إلى الأوربيين المدنيين بصفة نهائية[1].

وعليه يمكن القول أن الدور الذي لعبته المكاتب العربية في تطوير الإدارة الاستعمارية في إقليم الشرق كان مرتكزا لمحاولة السيطرة على الأهالي ورؤسائهم وذلك من أجل أن تتمكن السلطة الاستعمارية من بسط نفوذها على كامل قطر الوطن سياسيا اقتصاديا إداريا، حيث ركزت على توظيف الأشخاص الذين يخدمون مصالح الاستعمار، وعزل كل شخص يخون السلطة الاستعمارية، وهذا مع قام به ضباط المكاتب العربية في دائرة عنابة، إضافة إلى السياسة الخطيرة التي اعتمدوها في تقسيم معظم القبائل وجعل تحت كل قبيلة قائد يخدم السلطة الاستعمارية وهذا ما نجده في دائرة سوق أهراس، لكن رغم كل هذه المحاولات نلاحظ أن القبائل بقيت متمسكة بالبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لها ولم تقبل الخضوع للإدارة الاستعمارية إلا القليل منها الذي خضع بالقوة، فبالرغم من الأدوار التي تولاها ضباط المكاتب العربية لصالح السلطة الفرنسية إلا أنهم دخلوا في صراع مع المعمرين فاشتد الصراع بين العسكريين والمدنيين وانتهى الأمر بنقل السلطة من يد المكاتب العربية إلى المدنيين وبهذا انتهت مهمة ضباط المكاتب ما يعني حل المكاتب العربية نهائيا.

[1]– عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، المرجع السابق، ص، 177.

الخاتمة

خاتمة:

بعد العرض لموضوع البحث" التنظيم الاداري للجزائر–المكاتب العربية –اقليم الشرق نموذجا –(1833–1870م) "توصلنا الى جملة من النتائج أهمها:

✓اقتناع السلطات الفرنسية ان تحقيق مشروع احتلال الجزائر لا يتم عن طريق القوة او الدور الكلاسيكي للجيش بحملاته الفاشلة وانما يتم عن طريق معرفة عادات وتقاليد هذا المجتمع وذلك من خلال محاولة التوغل فيه بغية السيطرة عليه.

✓ان الادارة الاستعمارية العسكرية بدأت تفرض سلطتها شيئا فشيئا على التراب الجزائري ودام ذلك اكثر من نصف قرن ولم تستقر تلك الادارة بل ظلت تعرف تقلبات كثيرة.

✓في سنة 1841 وبعد مجيء الجنرال "بيجو" شرع في تطبيق مبدا حكم العرب بالعرب فاعلن عن انشاء نظام المكاتب العربية ليكون وسيط بين الجزائريين والسلطة الفرنسية ة يتم من خلاله السيطرة على مختلف الأهالي.

✓حاول المحتل تنظيم المجتمع الجزائري اداريا وفق مصالحه ولهذا تم انشاء المكاتب العربية والتي كان من اهدافها اخضاع القبائل للسلطة.

✓ساهم المكتب العربي في دخول الاستيطان تدريجيا الى الجزائر من خلال احداث المشاريع التي تعد النواة الاولى للاستعمار الاستيطاني وذلك بطرد الاهالي من اراضيهم وديارهم وتهيئتها للمعمرين.

✓ادى المكتب العربي الى تخريب اقتصاد الجزائر واحدث ركود وازمة للجزائريين وذلك من خلال انشاء نظام زراعي بالجزائر شبيه بالنظام الزراعي بفرنسا.

✓كان لضباط المكاتب العربية دور في بداية الاحتلال حيث كان على هؤلاء الضباط تعلم اللغة العربية ومعرفة عادات وتقاليد المجتمع الجزائري من اجل القدرة عل دمج الجزائر بفرنسا وترسيخ فكرة الاستعمار.

✓التنظيم الاداري للمكاتب العربية في اقليم الشرق يهدف ال القضاء على رؤساء الاهالي والسيطرة عل كامل البلاد من خلال اسناد كافة الاعمال الادارية الى عناصر ترضى عنها السلطة الفرنسية.

✓رغم تنوع ادوار المكتب العربي في قسمتي عنابة وسوق اهراس الا اننا نلامس انهم قاموا باتخاذ نفس الاجراءات في كلتا الدائرتين وهذا من خلال تقسيم كل دائرة وجعل كل قبيلة تتصنف الى عدة اعرش تحكمها عناصر تخدم فرنسا.

✓شعر ضباط المكاتب العربية بتراجع نفوذهم وبدأت مرحلة الصراع بينهم وبين المعمرين اي بين النظام العسكري والمدني، انتهى هذا الصراع بسيطرة المعمرين على معظم الاراضي وعليه تم حل المكاتب العربية سنة 1870م.

الملاحق

الملحق رقم 01: التقطيع الإداري للجزائر العثمانية

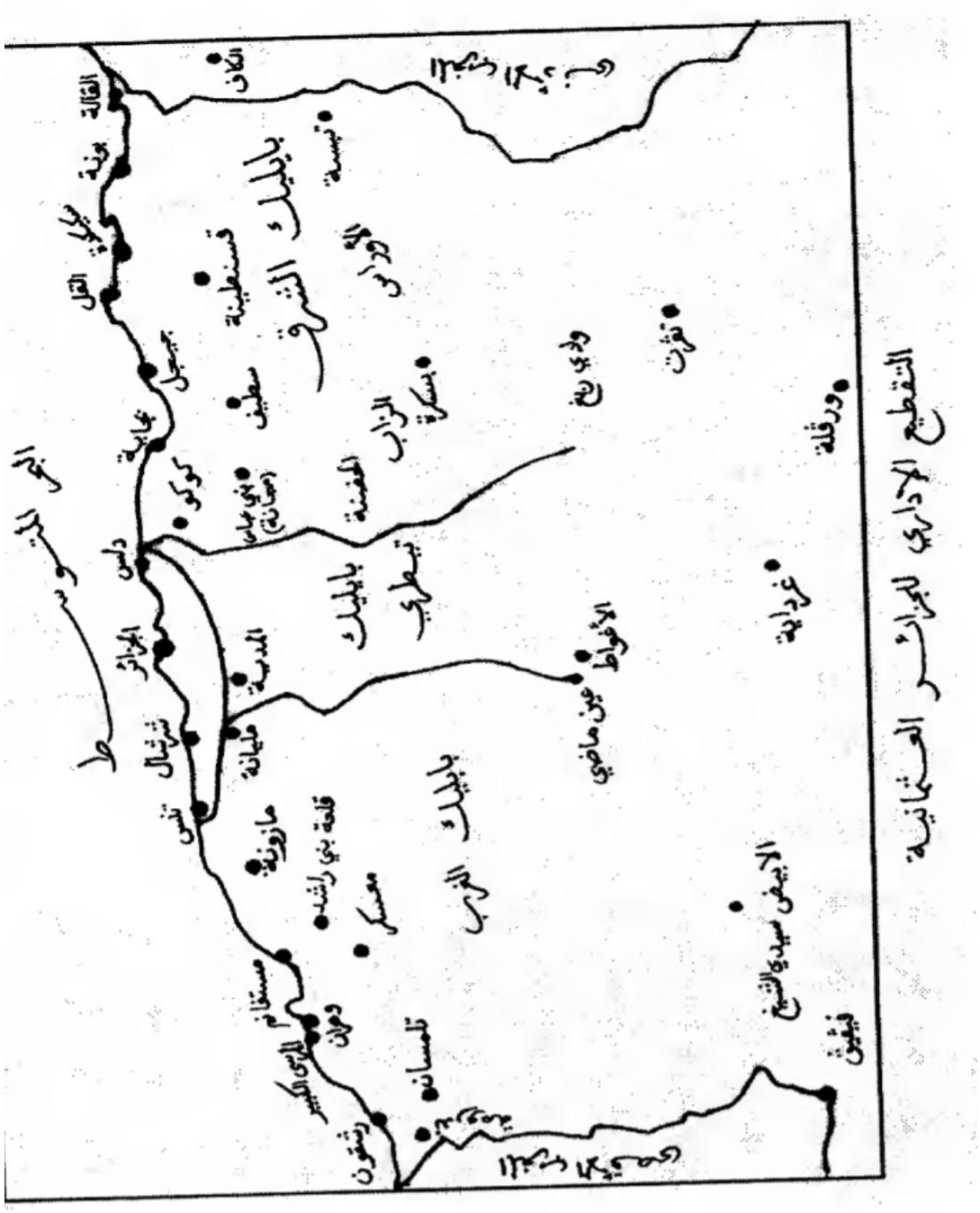

نقلا: عن بشير بلاح تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989 ، المرجع السابق،

الملحق رقم 02: أول إعلان عن تأسيس المكتب العربي 1834م

أعلموا يا أهل الجزائر:

أنا حضرة الكبير نور الكبير حاكم دولة الجزائر الان اريد في اشغال العرب مثل البرية ان تنظرفي امورهم ونبذل مجهودي فيهم ونصلح وتكون المحبة بيننا وكذالك أريد الخير والعافية ولهذا نأمر أولا:

في شأن فسبيان الكبير المسمى أغا العرب واسمه يظهرلكم ماهو مكلف في أمورهم فهذا الفسبيان الكبير هو الذي تحت امرنا يكون انشغالكم على يديه وهو الناظر عليهم ويعمل جهده وطاقته لتوفير سلطة ولأجل العافية ولطاعة الامور التي تخرج من عندنا والشكوات وكذالك المكاتب لتفصيل الدعاوي الخ ولم وصلوا في قبلهم ويبعثهم لنا عاجلاوان كانت حاجة خفيفة او مستعجلة فالفسبيان المذكور هو المأموربها،وان كانت دعوة كبيرة لا بد أن يخبرنا بها ويستأمرنا عليها.

الأمرالثاني لازم بأن هذا المتكلف بدعوة العرب يوصل الاخبارللكبار اذ طلبوهم منه ويأخذ بخاطرهم في المطلوب.

الامرالثالث:الفسبيان المذكور هو متكلف بأمور البادية من سوى عسه العسكر،وكماذكرنا ليس عنده منع في امور خدمة الجيندرامية.

الأمر الرابع لكن الاغا يكون مكلف بكل ما أمرناه من عقاب وكذالك هنا من العسة الخارجية وهذا ليس يلزم عسكر كثيرا،واذا كان يلزم عسكر كثير يوقع الحكم في يد الذي هو ملكن به.

الامر الخامس لاغا من اربعة وعشرون ساعة الى الرابعة وعشرون ساعة ان يخبرنا ويكاتبنا بما وقع عنده وبالخير أي كان عنده.

الأمرالسادس ويكون عنده في عون خدمته زوج فسيانات وزوج طرجمان الذي نعيينهم له.

الأمر السابع لهذا الأغا وحده مكلف في امور الصبايحية،والذي عصى الامر فيركب ويركبوا معه وينظرمعه في أمور البادية،واذا احدثت دعوة كبيرة وأمرناهم فيدخلوا تحت يد فسبيان اخر أكبركتب في الجزائر بتاريخ 28يوليو عام1834م.

أنا حضرة الكبير تورحاكم دولة الجزائرعلى ما أمرنا بتاريخ اليوم لأجل اغا العرب فتحكم الاول:الليتناتكولوتل ماري كبيرالصبابحية محروسة الجزائرهو المسمى أغا المتصرف في أمورالعرب ويدخل بيده الحكم في تاريخ عشرون من شهرهذا نوفمبر.

نقلا: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1900م، مرجع سابق، ص195.

الملحق رقم 03: رسالة محمولة للضرائب التي فرضتها الإدارة الاستعمارية على الأهلي.

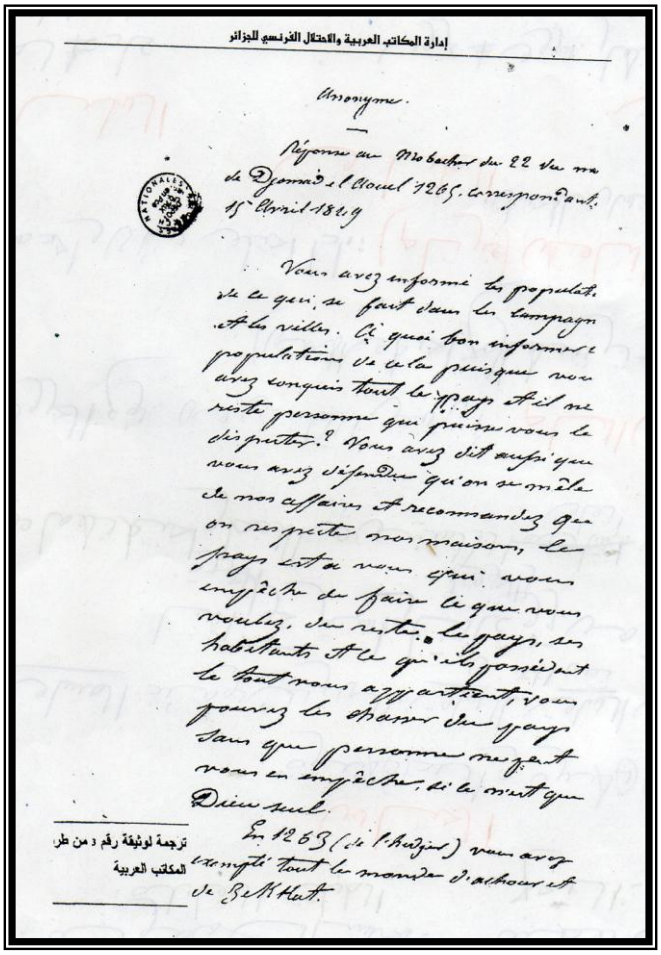
إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر

Anonyme.

Réponse au Mobacher du 22 du mois de Djemad-el-Aoual 1265. correspondant au 15 Avril 1849

Vous avez informé la population de ce qui se fait dans la campagne et les villes. Ce qui vous informe la population de cela puisque nous avons conquis tout le pays et il ne reste personne qui puisse vous le disputer? Vous avez dit aussi que vous avez défendu qu'on se mêle de mes affaires et recommandez que on respecte ma maison, le pays est à vous qui vous empêche de faire ce que vous voulez. Je reste le pays, ses habitants et ce qu'ils possèdent le tout nous appartient, vous pouvez les chasser du pays sans que personne ne puisse vous en empêcher, si la mort que Dieu seul.

En 1263 (de l'hégire) vous avez exempté tout le monde d'achour et de Zekkat.

ترجمة لوثيقة رقم 3 من طرف المكاتب العربية

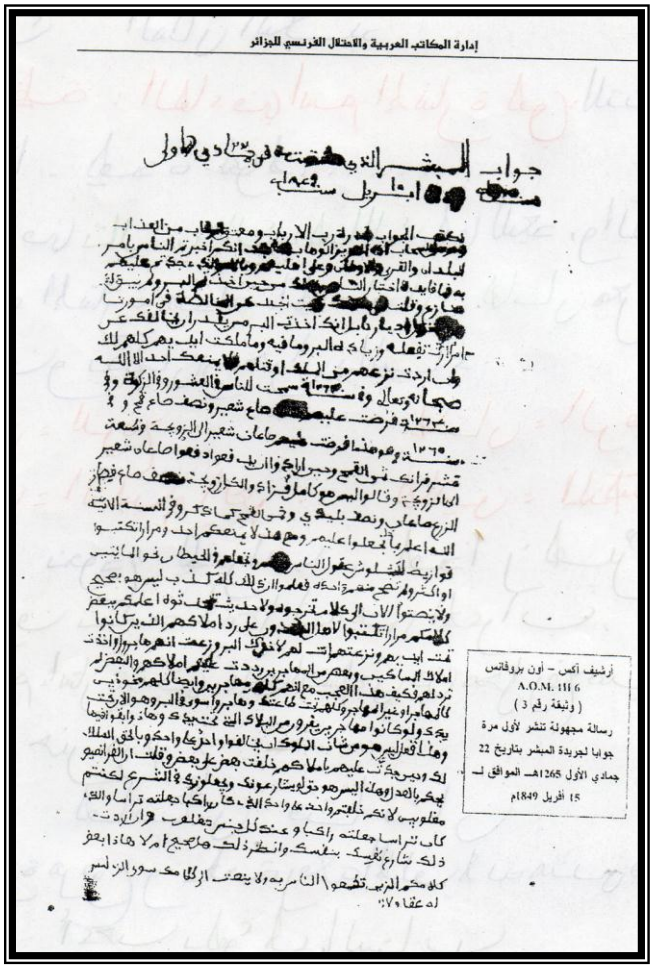
إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر

أرشيف آكس – أون بروفانس
A.O.M. 1H 6
(وثيقة رقم 3)
رسالة مجهولة تنشر لأول مرة جوابا لجريدة المبشر بتاريخ 22 جمادي الأول 1265هـ الموافق لـ 15 أفريل 1849م

نقلا: عن صالح فركوس، إدارة مكاتب والإحتلال الفرنسي للجزائر، مرجع سابق، ص381 382.

الملحق رقم 04: خريطة دائرة عنابة 1851 مصممة من طرف ضباط المكاتب العربية

نقلا: عن صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر، مرجع سابق، ص 467.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

1- أندري بريان، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر، اسطنبولي رابح، ومنصف عاشور، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

2- أوليفي لوكورغرانميزون، الإستعمار والإبادة، تاملات في الحرب والدولة الإستعمارية، ترجمة بوزيدة، دار الرائد للمتاب الجزائر، 2007.

3- بلاج بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830- 1989م، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

4- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

5- بوعزيز يحي، سياسة السلط الإستعماري والوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 2007.

6- بوعزيزيحي، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية (1830-1954) دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007

7- التميمي عبد الله، الإستيطان الاجنبي في الوطن العربي، دط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.

8- الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984

9- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.

10- حميد عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، 2005.

11- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م.

12- زوزو عبد الحميد، الاوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، (1837-1939)، دار هومة، الجزائر، 2009.

13- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، 1930- 1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.

14- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

15- السليماني أحمد، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، دط، مطبعة حلب، الجزائر، 1994.

16- سيف الإسلام الزبير، تاريخ الصحافة العامة في الجزائر، دت، دس.

17- شارل روبير جيرون، الجزائريو المسلمون وفرنسا، ج2، 1871-1919، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

18- صالح عباد، الجزائريين فرنسا والمستوطنين، 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، قسنطينة، 1999.

19- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر، ط1، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.

20- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائرفي ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعية ، الجزائر، 2006.

21- العسيلي بسام، المقاومة الجزائرية للإستعمار الفرنسي، 1830-1838م، ط2، دار النفائس، بيروت، دس.

22- عمار هلال، الأبحاث والدراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

23- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، (1793-1830)، ط3، البصائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

مقـــالات:

1- بن نعيمة عبد المجيد وآخرون، **موسوعة اعلام الجزائر**، 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د ت.

2- جمال ورتي، ضباط المكاتب العربية وكتابة تاريخ الجزائر، منطقة سوق أهراس نموذجا، جامعة محمد الشريف مساعدية ، **مجلة القرطاس**، سوق أهراس، العدد09، جويلية 2018.

3- جمال ورتي، مواقف الجزائريين من الحرب البروسية الفرنسية، 1870-1871م، انتفاضة الصباحية، عين قطار نموذج، المركز الجامعي، سوق اهراس، **مجلة لادن والعلوم الإنسانية**، الحجم05، العدد09.

4- جميلة يعيش، دور المكاتب العربية في التغلغل الفرنسي الجنوب الشرقي، نموذج **مراسلات بيرو عرب** الأغواط، غرداية، جامعة الجزائر 02.

5- عبد القادر سلاماني، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الإحتلال الفرنسي بالجزائر، **مجلة بدر**، الحجم03، العدد03، مارس، 2011.

المذكرات:

1- بن يوسف التلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر، 1830-1870م، مذكرة دكتوراه في الجزائر المعاصرة، جامعة الجزائر، 2004، 2005م.

2- جمال ورتي، تطور النظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، منطقة سوق أهراس نموذجا، أطرزحة لنيل شهادة

دكتوراه، تخصص العلوم في التاريخ الحديث المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، 2010.

3- حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين واوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية من (1659م-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2008/2007م.

4- عزالدين بوموزي، الضاط الفرنسيون الإداريون، في إقليم الشرق الجزائري (أرنست مارسي نموذجا)، جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة ماجستير، 2007، 2008.

5- فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في الحد الإستعماري بالغرب الجزائري 1844، 1870، مذكرة دكتوراه، قسم التاريخ، علم الآثار، جتمعة وهران، 2013-2014م.

6- محمد دادة، السياسة الإستيطانية في الجزائر (1852-1870)، رسالة دكتوراه قسم التاريخ وعلم الآثار ، قسم العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران، 2003/2002.

<u>المراجع بالفرنسية</u>:

1- *Ch.Rachid, du Gouvernement Arabe, OP.CIT*

2- *Cherle Richard, au Gouvernement arabe et de l'institution qui doit exercer , Alger, 1848,*

3- *Djamel Kharchi, Colonisation et politique d'Assimilation, en Algérie1830-1962, Casbah éditions , Alger, 2004*

4- *Ferdinand Huggonet, Souvenirs d'un Chef du beureau arabs, Paris, 1858*

5- *Milliat Louis, Gafiatmou Vice, l'œuvre lésislative de la France en algérie, Paris, Collection du Centennaire de l'Algérie Institution de l'Algérie , Librairie Febx Alcans,1930*

6- *Paul le Roy-Beaulier, L'Algerie et la tunisie, Paris*

مصادر مترجمة:

7- أبو القاسم سعد الله، المفتي الجزائر ابن العنابي، رائد التحرير الإسلامي (1775-1850م)، الجزائر، 1977م.

8- بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق الدكتور محمد العربي الزبيري ، ط2، الجزائر، 1982م.

9- توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956

10- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دط، دار الأمة، دت،

11- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الإحتلال، 1827، 1871م، ط1، شركة دار الأمة للطباعة، 2013.

12- لكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الإحتلال والإستيطان، تر، إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

الفهرس

العنوان	الصفحة
البسملة	–
الشكر	–
الاهداءات	–
قائمة المختصرات	–
المقدمة	أ – و
الفصل الأول: التنظيم الإداري للجزائر في أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي	
1– الإدارة الجزائرية في العهد العثماني	8
1–1– التقسيم الإداري في الجزائر	8
1–2– الموظفون الإداريون	10
2– النظام الإداري الإستعماري في الجزائر بداية الإحتلال	14
2–1– فرض الحكم العسكري على الجزائر	14
2–2–الموظفون الإداريون	16
الفصل الثاني: إدارة المكاتب العربية	
1– تأسيس المكاتب العربيــة	20
1–1– ظروف نشأة المكاتب العربية	20
1–2– تعريف المكاتب وأهدافها	22
1–3– ضباط المكاتب العربية ومهامها	23
2–إسهامات المكاتب العربيــة	26
2–1–أعمال ومنجزات المكاتب العربيــة	26
2–2–الدور الإستيطاني والإداري للمكاتب العربية	30

2-3- الدور الإقتصادي والثقافي	42
الفصل الثالث: المكاتب العربية ودورها في تطور الإدارة الاستعمارية في إقليم الشرق	
1-التنظيم الإداري للمكاتب العربية في إقليمي عنابة وسوق أهراس	51
1-1- الإطار الجغرافي لإقليم الشرق:	51
1-2- قسمة عنابة	52
1-3- قسمة سوق أهراس	57
2- ردود الفعل على المكاتب العربيــة	70
2-1- رد فعل رجال الدين على المكاتب العربية	70
2-2- ردود فعل المعمرين على المكاتب العربي	71
2-3- مصير المكاتب العربية	74
الخاتمة	77
الملاحق	80
قائمة المصادر والمراجع	86
الفهرس	92
الملخص	-

الملخص:

حاولت الإدارة الفرنسية تحقيق مشروعها لاحتلال الجزائر من خلال تنظيم المجتمع الجزائري لخدمة مصالحها متخذة في ذلك مبدأ حكم العرب بالعرب لهذا سعت إلى إنشاء مؤسسة تكون همزة وصل بينها و بين الأهالي فكانت المكاتب العربية هي الوسيلة التي استطاعت من خلالها استمالة بعض القبائل الجزائرية للاستفادة من خدماتها و ضرب القوة و زرع الفتنة بين القبائل و بهذا فقد نجح المكتب العربي في أداء دوره في اقليم الشرق من خلال عمل ضباطه و إنجازاتهم التي ساهمت في التمهيد للظاهرة الاستعمارية لكن دون أن ننسى أن الإدارة الاستعمارية قد واجهت بعض الصعوبات في اخضاع الأهالي وهذا لتمسكهم بأصولهم.

Summary:

In sum ,the frencgh administration tried to realize its project to occupy Algeria by organizing the Algerian society to serve its interests ,adopting the principle of Arab rule over Arabs.That is why I sought to establish an institution that would be a link between it and the people the Arab offices were the means through wich they were able to win over some Algerian tribes to benefit from their services ,strike power and sow discord amaong the tribes.Thus ,the Arab office succeeded in performing its role in the eastern region through,the work of its officers and their achievements that contributed to the preparation of the colonial phenomenon ,but without forgetting that the administration colonialism has faced some difficulties in sub jugating the people , due to their adherense to their origins.